



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

قسم : علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

**إستخدام التحليل المالي في تشخيص الوضعية
المالية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون
-القرارم قوقة-**

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إشراف الأستاذ(ة):

- عبد الهادي داودي

إعداد الطلبة:

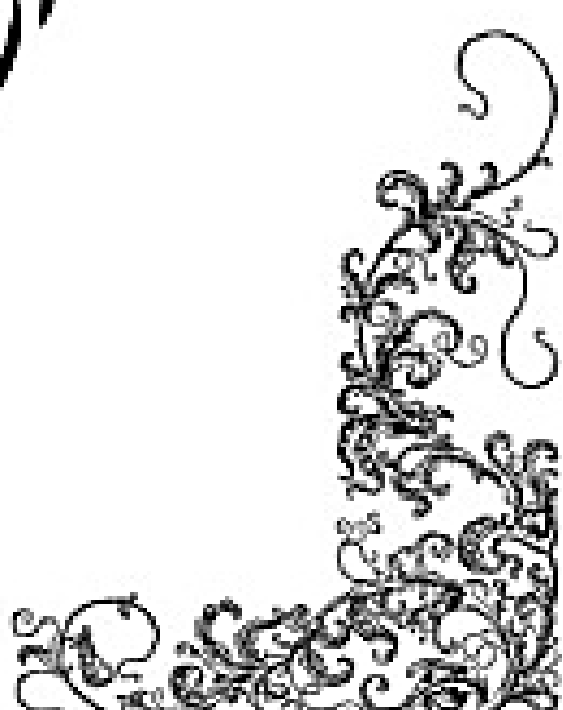
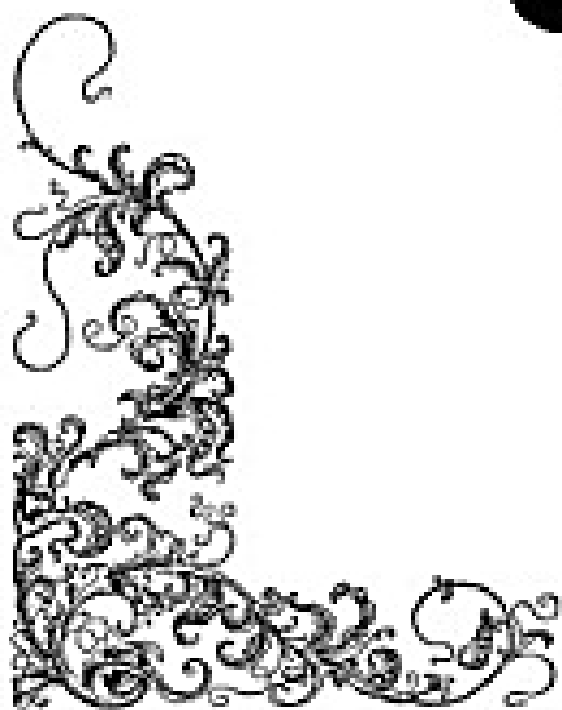
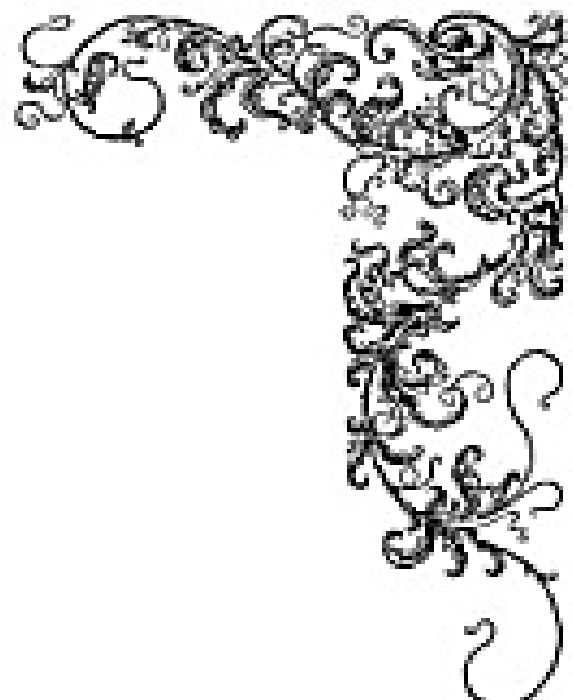
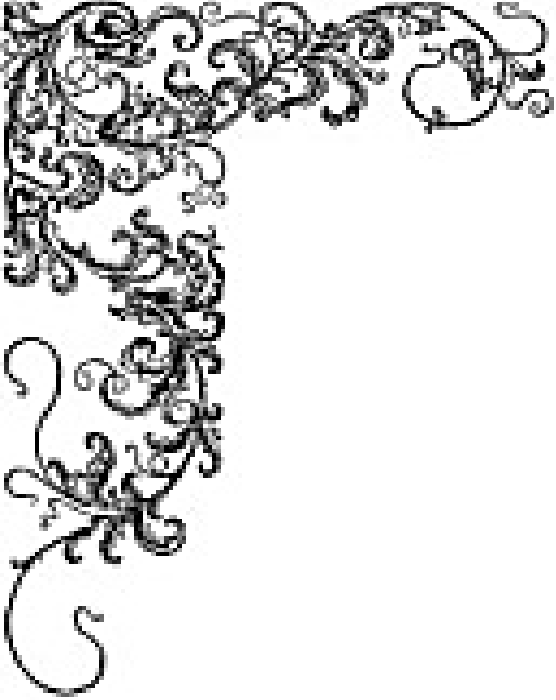
- حسناء جعبوب

- نورة غلام

- هاجر زروقي

السنة الجامعية: 2015/2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دعاء

"حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت و هو رب العرش العظيم "

" اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك "

" يا رب اشرح لي صدري و يسر لي أمري و أنر لي دربي و أحلل عقدة من لساني

يفقه قلبي، يا ربي علمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس و علمني أن التسامح هو أكبر

مراتب القوة و أن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف، اللهم اجعل التواضع أحد مفاهري

و أبعد التكبر و الغرور عن مقاصدي و نجاحي.

ربي اغفر لي و لوالدي و للمؤمنين يوم الحساب وقتنا عذاب النار.

اللهم آتنا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة و قنا عذاب النار. "

آمين يا رب العالمين

شكر و تقدير



لأبد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية مع وقفة نعود
إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير.
بأذنين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد.
و نخص بالذكر و الشكر الأستاذ " **داودي عبد الهادي** " الذي نقول له
بشراك قول رسول الله صلى الله عليه و سلم: " إن الحوت في البحر، و الطير
في السماء، ليصلون على معلم الناس و الخير ".
و لن ننسى كل من الأستاذ " **عقبة قطاف** " و الأستاذة " **باي مريم** "
وبصفة خاصة نقدم شكرا جزيلا للأخ " **محمد أمين بن خلاف** " على
نصائحه التي كانت بداية جميلة لنا.
و إلى جميع العاملين في مجمع مطاحن بني هارون – القرارم قوقة على
استضافتهم المشرفة و مساعدتهم لنا.
كما نتوجه بجزيل الشكر إلى الأختين هاجر ثابت و فهيمة على مجهودهما
و لا يفوتنا أن نتقدم بخالص شكرنا و تقديرنا إلى كل من قدم
لنا يد العون و المساعدة و ساهم من قريب
أو بعيد، ماديا أو معنويا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

هاجر & حسناء & نورة



إهداء



بسم الله والحمد لله ولا إله إلا الله، محمد رسول الله

" اللهم اجعل ختام عملي مسكا يستنشقه كل طالب علم باذنك سبحانه "

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

حبيبة قلبي وعزيزة فؤادي، إلى رفيقة عمري في هذه الحياة أُمي الحنونة **"وناسة"**

التي لا تفارق فكري ومجلسي أدامها الله وعافاها.

أبي الحنون **"جمال"** الغالي والسبب في باحي والحارص على راحتي وأمني حفظه الله وعافاه.

أخواتي زينب، عفاف، سماح، فاطمة الزهراء والمدللة **روميضاء**، أتمنى لهن النجاح

والتوفيق و **إخوتي أيوب، صابر، يحيى، ومشاعب البيت الصغير خالد** سندي في الحياة.

إلى كل أعمامي وعمتي الغالية وأولادهم وبناتهم وإلى أخوالي وخالاتي وأولادهم وبناتهم

وأخص بالذكر الصغير **"آدم"** الولد المشاعب وخالاتي اللواتي تربيت في كنفهن: **فوزية، نصيرة،**

وزينب أتمنى لهن الصحة والراحة وابنة خالتي الغالية **"سرور"**.

إلى كل عائلة **"جعبوب"** صغيرا وكبيرا سرت بجانبه للوصول إلى هذه المرتبة.

إلى صديقاتي المميزات: مروة، شريفة و كريمة و هاجر ثابت، **ونورة و هاجر و سارة و مريم و دلال و سهيلة**

و سارة .

إلى كل من أحبه و يحبني الذين وسعهم قلبي و لم يعرف بهم قلبي.

شكرا.

~ حسناء ~



إهداء



بسم الله و الحمد لله و لا إله إلا الله، محمد رسول الله

إلى من سهرت الليالي ترقب أجفاني.. إلى من أعطتني كبدي و وجداني.. إلى من رعتني
و ترعاني.. إلى معنى الحب و معنى الحنان إلى بسمه الحياة و سر الوجود.. إلى التي أرضعتني
حب العلم و عزة النفس.. إلى التي منحتني الدفء في زمن البرد و الكفاية في زمن الحاجة..
إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها.. ملاكي و حياتي و بهجتي.. إلى التي أحيا بوجودها
و أتلاشى في البعد عنها.. إلى التي كانت تحلم بنجاحي و تدفعني دوما إلى الأمام فكانت لي
السراج المنير الذي أضاء دربي.. إلى التي لا أريد أن أتوقف على شكرها....إلى مالكة
و توأم الروح أُمي الغالية " غلام زعدة ".

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار..إلى من عملني العطاء دون انتظار..إلى من باع راحة شبابه
ليشيق لنا الطريق و أشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق، أرجو من اله أن يمد في عمرك لترى ثمار
قد حان قطافها بعد طول انتظار..إلى حبل الوريد أبي " غلام مسعود " .
إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحد وضمني معهم جدران بيت واحد.. إلى مصدر ثقتي
و سندي في الحياة إخوتي " السعيد، نور الدين، صالح " .
إلى مصدر إلهامي أخواتي الأحباء " زبيدة، زهية، عزيزة، سميرة، نوال " .
إلى كل فراشة و إلى كل عصفور من أولاد إخوتي و أكثرهم " سارة، كنزة " .
إلى خالتي الوحيدة " بريزة "، و إلى خالي " صالح غلام " .

أهدي أيضا ثمرة جهدي إلى جميع صديقاتي " هدى، يسمينة، كنزة، هاجر ثابت، حسناء، و إلى كل الزملاء.
إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي..

إلى كل من أحبهم قلبي و لم يذكرهم قلمي.. إلى كل من أرشدني و أملى علي بنصيحة..

إلى كل من عزز ثقتي بنفسي، أخص بذكر زوج أختي " قحامة صالح " .. و شكرا لك يا رب يا رفيق الدرب.

~ ذرة ~



إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيها الرحمان " و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة "

إلى التي أنارت قلوبنا و كتبت أسماءنا على حرقات عيونها، إلى التي قاسمتنا أفراحنا و

حملت ألامنا، إلى التي ضحت بشبابها لإسعادنا، إلى التي غمرتني بعطفها و حنانها و وجهتني برعايتها و نصائحها، إلى أرق و أطيب قلب في الوجود، إلى العيون التي أرى فيها الأمل و الحنان، إلى الشمعة التي احترقت لتنير دربي على أول ذكرت اسمها و لا زلت و سأظل أذكره ما حييت، إلى أحلى كلمة في الوجود، إشراقة نوري، أمي...أمي ثم أمي " **نضيرة** " .

إلى من أحسن تربيته و علمني أن الحياة كفاح و أن العمل سر النجاح، إلى من سعى دوما لرؤيتي ناجحة متفوقة و كان لي الدرع الواقى، إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي و لم يبخل علي بشيء، إلى الذي رباني و أرادني أن أبلغ المعالي، إلى الذي كان مثلي الأعلى في الصبر و الطاعة لله، رمز العطاء و عربون الوفاء و الثقة و أغلى هدية ربانية .. أبي العزيز "

عبد المالك "

والدي لكما مني كل الشكر و العرفان على ما قدمتماه لي و لأخوتي سائلة المولى عز و جل أن يطيل في عمركما و يوفي عزكما و يرزقكما حجة في بيته و شهادة في سبيله.

إلى أظهر روح، روح جدي و جدتي الكريمين " **الطيب و هجيرة** " رحمهما الله. إلى جدتي الغالية قطعة من روحي " يمينه " حفظها الله و رعاها.

إلى أملي و دافعي في الحياة و سندي، أختي الغالية " **أمينة** " وزوجها " **ياسين** "، و ابنتهما " **أسيل** "، إلى من كان شمعة تنير دربي و من علمني الجهاد و المثابرة إلى أختي الحبيبة " **هالة** " وزوجها " **عمار** " و ابنتهما " **جنى** ". إلى آخر عنقود العائلة، أخي الغالي و لأعز " **الطيب** " أتمنى له النجاح في شهادة البكالوريا.

إلى كل أعمامي و عماتي و أولادهم و بالأخص " **ابراهيم، اسحاق، أنفال، يحيى** ". إلى كل أخوالي و خالاتي و أولادهم بالأخص " **مريم، ميسم، لبنى، لبنى، رقية، أحلام** " بدون أن أنسى بالذكر خالي العزيز على قلبي " **سمير** " .

إلى كل من يحمل لقب " **زروقي** "، إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات و رافقني طيلة سنوات، إلى من أحببتهم في الله صديقاتي: **مريم، دلال، سهيلة، سارة ق، سارة س، مروة**.

من شاركني في هذا البحث: **حسنا و نورة**. إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم توسعهم مذكرتي

إليك أنت من تتصفح مذكرتي.

~ هاجر ~

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى	العنوان
أ - د	دعاء شكر إهداء فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال و الملاحق مقدمة	
1	تقديم شامل للتحليل المالي	الفصل الأول
2		<u>تمهيد</u>
3	<u>ماهية التحليل المالي</u>	<u>المبحث الأول</u>
3	لمحة تاريخية عن التحليل المالي و أسباب نشأته	المطلب الأول
5	مفهوم و أنواع التحليل المالي	المطلب الثاني
7	أهمية و أهداف التحليل المالي	المطلب الثالث
9	<u>استعمالات التحليل المالي</u>	<u>المبحث الثاني</u>
9	مجالات التحليل المالي	المطلب الأول
10	الأطراف المهمة بالتحليل المالي	المطلب الثاني
13	نتائج التحليل المالي	المطلب الثالث
14	<u>القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي</u>	<u>المبحث الثالث</u>
14	الميزانية	المطلب الأول
24	جدول حسابات النتائج	المطلب الثاني
30	جدول تدفقات الخزينة	المطلب الثالث
33	جدول تغيرات الأموال الخاصة	المطلب الرابع
35		<u>خلاصة الفصل</u>
الصفحة	المحتوى	العنوان

37	تحليل و معالجة المعطيات المالية	الفصل الثاني
38		<u>تمهيد</u>
39	<u>التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي</u>	<u>المبحث الأول</u>
39	رأس المال العامل	المطلب الأول
42	احتياجات رأس المال العامل	المطلب الثاني
42	الخزينة الصافية و نقطة التعادل	المطلب الثالث
46	<u>التحليل المالي بواسطة النسب المالية</u>	<u>المبحث الثاني</u>
46	ماهية النسب المالية	المطلب الأول
48	أنواع النسب المالية	المطلب الثاني
56	حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي	المطلب الثالث
58	<u>التشخيص المالي</u>	<u>المبحث الثالث</u>
58	مفهوم وأهداف التشخيص المالي	المطلب الأول
59	أنواع التشخيص المالي	المطلب الثاني
61	خطوات التشخيص المالي	المطلب الثالث
63		<u>خلاصة الفصل</u>
64	دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون " القرارم قوقة "	الفصل الثالث
65		<u>تمهيد</u>
66	<u>تقديم الشركة</u>	<u>المبحث الأول</u>
66	تقديم الشركة و أقسامها	المطلب الأول
71	دراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة و المالية للمؤسسة	المطلب الثاني
73	<u>التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون</u>	<u>المبحث الثاني</u>
73	الميزانية المحاسبية لمؤسسة مطاحن بني هارون	المطلب الأول
75	التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون	المطلب الثاني
84		<u>خلاصة الفصل</u>
87 - 86	خاتمة	
91-89	المراجع	
	الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول الميزانية المالية " الأصول "	34
02	جدول الميزانية المالية " خصوم "	35
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	38 - 39
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	40
05	جدول تدفقات أموال الخزينة " الطريقة الغير مباشرة "	42
06	جدول التدفقات أموال الخزينة " الطريقة المباشرة "	43
07	جدول تغير الأموال الخاصة	45
08	حالي معدل الدوران	51
09	علاقة مؤشرات التوازن المالي بالمؤسسة	53
10	ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون " خصوم "	83
11	ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون " أصول "	84
12	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون " أصول "	85
13	الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون " خصوم "	86
14	الميزانية الوظيفية لمؤسسة مطاحن بني هارون	87
15	حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية لمؤسسة مطاحن بني هارون	88
16	حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية لمؤسسة مطاحن بني هارون.	88
17	حساب التداول	90
18	حساب نسبة السيولة السريعة	91
19	حساب النسب النقدية	91
20	حساب نسب التمويل الخارجي	92
21	حساب نسبة المديونية الكاملة	93
22	حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل	93

قائمة الأشكال والملاحق

قائمة الأشكال و الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة السميد (SMIDE)	78
02	الهيكل التنظيمي للوحدة الإنتاجية و التجارية	80
03	الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة و المالية	81

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون 2013
02	ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون 2014
03	ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون 2015

مقدمة

مقدمة:

تتزايد يوما بعد يوم أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر فبسبب تعاظم دور أسواق رأس المال و تعدد و تنوع الأدوات المالية المتداولة فيها و دخولها فيما يعرف بحقبة العولمة، تزايدت أهمية المؤشرات المالية الواجب توفيرها للمتعاملين في هذه الأسواق، كما أن اتساع ظاهرة الخصخصة و تعاظم دور الشركات القابضة خصوصا متعددة الجنسية منها و ما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارات تلك الشركات و المتعاملين معها بحاجة دائمة إلى معلومات و مؤشرات مالية طازجة يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. و مما لا شك فيه أن المحللين الماليين و بما أوتوا من علم و خبرة، هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هم في أمس الحاجة إليها.

يتمثل التحليل المالي بمفهومه البسيط في عملية مستمرة لمعالجة أو تشغيل البيانات الموفرة عن المشروعات الاقتصادية و من ثم البحث عما يوجد بين عناصر تلك البيانات من علاقة سببية تتم صياغتها في صورة مؤشرات كمية تساعد في تفسير مجريات الأحداث التي تلم بأنشطة المشروع، و ذلك كي يتم بناء عليها و على عوامل أخرى نوعية صياغة توصيات تقدم لمستخدمي المعلومات كي تكون عوناً لهم في ترشيد قراراتهم المتعلقة بذلك المشروع. و التحليل المالي بمدلوله الحقيقي لا يقتصر فقط على مجرد قراءة الأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة و إنما يتعدى ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تساعد في التنبؤ باتجاهاتها المستقبلية، و ذلك ليتسنى للمحلل المالي أن يقوم بدوره المطلوب منه ليس في تقييم الأداء الحالي للمشروع فحسب، بل في استقراء الاتجاهات التي ستشكلها أنشطة المستقبلية أيضاً.

1. إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة و طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

ما مدى اعتماد التحليل المالي في المؤسسة باعتباره أداة من أدوات تشخيص وضعيتها المالية؟

و تتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

- ما المقصود بالتحليل المالي و ما هي أدواته؟
- كيف يتم الكشف عن نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة؟
- كيف تحافظ المؤسسة الاقتصادية على توازنها المالي؟
- كيف يساهم التحليل المالي في مجمع مطاحن بني هارون، القرارم - قوقة في تحسين مردوبيته؟

2. فرضيات البحث:

و للإجابة عن هذه التساؤلات استلزم القيام بدراسة نظرية لجميع جوانب التحليل المالي ثم حاولنا تدعيم دراستنا بدراسة تطبيقية انطلاقاً من الفرضيات المدرجة في ما يلي:

1. يمثل التحليل المالي أداة فعالة و هامة في تحقيق أهداف المؤسسة؛
2. نظراً لأهمية تحقيق التوازن المالي و مستوى معين من المردودية بالمؤسسة الاقتصادية تلجأ هذه الأخيرة إلى اعتماد أسلوب التحليل المالي في تشخيص وضعها المالي؛
3. تجد أدوات التحليل حيزاً معتبراً من التطبيق في مجمع مطاحن بني هارون القرارم قوقة.

3. أهمية البحث:

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تشخيص و تقييم أداء هذه المؤسسات. بحيث يظهر التحليل تلك المعلومات نقاط قوة و ضعف المؤسسة، و مدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، و هذا ما يؤدي إلى عدم الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

4. أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تشخيص وضع المؤسسة؛
- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء؛
- التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة مطاحن بني هارون القرارم قوقة - ميلة.

5. المناهج المنتهجة في البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من مناهج البحث العلمي و التي رأيناها ضرورية لكل جانب من جوانب الدراسة و يمكن تلخيص أهم هذه المناهج العلمية فيما يلي:

- المنهج الوصفي: سنتطرق من خلال بحثنا إلى وصف سمات و خصائص بعض الظواهر كالتوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

- **المنهج التحليلي:** سنتناول من خلال بحثنا موضوع التحليل المالي بالدراسة و التحليل من خلال تحليل التوازن المالي بالنسب المالية انطلاقا من البيانات المحاسبية و المالية.
- **المنهج الرياضي:** أثناء تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية سنستعين ببعض الإحصاءات و عرض بعض البيانات المالية و المحاسبية.
- **منهج دراسة الحالة:** نحتاج من خلال بحثنا إلى اسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال اتخاذ مؤسسة كنموذج للدراسة و تحليل وضعيتها المالية انطلاقا من معطياتها المالية و المحاسبية الخاصة و هي مؤسسة مطاحن بني هارون.
- **المنهج التاريخي:** سنتطرق من خلال دراستنا لعرض التطور التاريخي للتحليل المالي كما سنلقي الضوء على أهم المحطات التاريخية التي مرت بها المؤسسة محل الدراسة التطبيقية.
- **المنهج الوثائقي:** يدعم بحثنا بوثائق محاسبية و مالية مثل الميزانيات المحاسبية و جداول حسابات النتائج و بعض الجداول الإحصائية مثل تطور نتيجة الدورة و رقم الأعمال خلال فترة الدراسة 2013 إلى 2015.

6. أسباب اختيار البحث:

يتناول هذا البحث الذي يأتي تحت عنوان " استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية " مؤسسة مطاحن بني هارون القرارم- قوقة و أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تشخيص أداء المؤسسة من أجل الوصول إلى الكشف عن حقيقة الوضع المالي للمؤسسة و بالتالي اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، كما يتناول هذا البحث أيضا دراسة حالة " Sompac " لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية التي نراها مناسبة.

7. صعوبات البحث:

- صعوبة الجانب التطبيقي نظرا لصعوبة الحصول على الوثائق المحاسبية الداخلية للمؤسسة.
- صعوبة المنهج الرياضي المتبع نظرا لتضخم الأرقام و ضرورة التدقيق في الحسابات للكشف الصحيح عن الوضع المالي.

8. هيكـل البـحث:

■ الجانب النظري:

و الذي قسم بدوره إلى فصلين بحيث:

نتناول في الفصل الأول: تقديم شامل للتحليل المالي و الذي يضم المباحث التالية:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي؛
- المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي؛
- المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

و نتناول في الفصل الثاني: تحليل و معالجة المعطيات المالية و الذي يضم المباحث التالية:

- المبحث الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي؛
- المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية؛
- المبحث الثالث: التشخيص المالي.

■ الجانب التطبيقي:

نتناول في هذا الفصل: دراسة حالة مؤسسة مطاحن بني هارون القرارم- قوقة. و الذي يضم بدوره المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم الشركة؛
- المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون.



الفصل الأول
تقديم شامل
للتحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي وليدا للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد ال و.م.أ التي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ما أدى بالمشرع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة وهي وظيفة التحليل المالي.

و من ذلك الوقت إلى يومنا وهذه الوظيفة تزداد أهمية ووضعها وتتطور مع تطور الشركات والمنشآت بشتى أنواعها.

تقوم وظيفة التحليل المالي على دراسة القوائم المالية باستخدام مؤشرات مالية ونسب مالية وصياغتها رياضيا للحصول على معلومات قد لا تكون ظاهرة بشكل مباشر.

و من هذا المنطلق نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: ماهية التحليل المالي؛
- المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي؛
- المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يرجع ظهور التحليل المالي إلى القرن 19 إبان الكساد الكبير 1927-1933 حيث ساهمت بشكل كبير في تطور وزيادة الاهتمام به وسنتطرق في هذا المبحث إلى لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته، مفهوم وأنواع التحليل المالي، وكذا أهمية وأهداف التحليل المالي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

تعود نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين¹:

الاتجاه الأول مصرفي: إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1890 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (المطلوبات وحقوق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، وفي عام 1906 تمت التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع الشركة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات.

و في عام 1908 تمت التوصية باعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الائتمانية.

أما الاتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم عام 1929، والتي كانت نتائج الإفلاس للعديد من الشركات نتيجة عدم ملاءمتها الفنية والحقيقة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها. كما أن فشل وإفلاس العديد من الشركات أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات، كما أن تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص الشركة أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي هذا إلى جانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة.

و على الرغم من دور الاتجاهات السالفة الذكر في تفعيل التحليل المالي كأداة فإنه لا بد من ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى زيادة ظهور التحليل المالي في المنظمات المعاصرة.

¹ - عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،

و يمكن إيجاز هذه الأسباب في النقاط التالية:

أ. تطور تكنولوجيا الإنتاج والتصنيع:

إن هذا التطور جعل الشركات إلى توظيف موارد مالية كبيرة، ولابد من تحقيق الأمثلية في استثمارها ويتطلب قبل ذلك عمليات التحليل والتقييم لجدوى التوظيف بتكنولوجيا الإنتاج والتصنيع.

ب. ضغوط الائتمان:

إن وجود العديد من الشركات في ظل الندرة في الموارد المالية جعل من المؤسسات المالية والمصرفية أن تركز في منح الائتمان على تقييم الجدارة الائتمانية لغرض التحقق من قدرة هذه الشركات على خدمة أصل الدين وفوائده وخلال الدورة التشغيلية والمالية للشركة.

ج. تطور ونضوج الأسواق المالية:

إن الحاجة إلى أنظمة كفوة للإفصاح المالي والمعلوماتي والتي توفر المعلومة الدقيقة لعموم المستثمرين لغرض تقييم الأدوات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في السوق، ويجعل التحليل المالي أداة فاعلة وكفوة لتوسيع الخيارات الاستثمارية أمام المدخرين من جانب وقدرة الشركات على تحصين قاعدة رأس مال من جانب آخر. علما أن هيئات الأسواق المالية تؤكد وبشكل مستمر على مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل للمعلومات لضمان كفاءة هذه الأسواق، وتمكين المستثمرين من عكس هذه المعلومات في أسعار الأوراق المالية ويبرز هنا دور المحلل المالي في قراءة البيانات المحاسبية وتحليلها لتقييم أداء أسهم الشركات.

د. التحكم المؤسسي:

إن ظهور هذا المفهوم مع العقد الأخير من القرن المنصرم جاء للحاجة إلى تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية على الشركات، ومبررات هذا التحكم جاء نتيجة التلاعب الذي حصل في الإجراءات المحاسبية والاستثمارية للعديد من الشركات وحالة شركة آنرون وفشلها عام 2001 ما هو إلا دليل على ظهور وتقصير التحكم المؤسسي لدى الشركات وقد حددت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) مفهوما واسعا للتحكم المؤسسي وفقا لما يلي:

- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يحمي حقوق حملة الأسهم وتحقيق المساواة بين عموم المساهمين (المحلي والدولي).
- إطار التحكم المؤسسي يجب أن يضمن حقوق ذوي المصالح المشتركة من خلال قوانين وأنشطة تعاون فعالة تضمن السمعة الجيدة للشركة.

- يجب أن يغطي التحكم المؤسسي موضوع الشفافية والإفصاح المناسب الكامل للمعلومات ذات العلاقة بالفعاليات والأنشطة المهمة للشركة، مع مراعاة مسألة التوقيت الملائم.
- إطار التحكم المؤسسي دليل استراتيجي للشركة وأداة رقابة فعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: مفهوم وأنواع التحليل المالي

الفرع الأول : مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعمالها خلال فترة معينة واتجاهات تطور مختلفة ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل يتم الاستعانة بالتحليل المالي هذا الأخير الذي تعددت تعاريفه واختلفت باختلاف وجهات النظر، يمكن حصر مفهومه في النقاط التالية:

■ التحليل المالي " عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه في المستقبل ¹."

■ التحليل المالي " أداة لتحديد نقاط القوة والضعف في الأنشطة والفعاليات الخاصة بالشركة وبشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف أو الحد منها ²."

■ التحليل المالي " هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، تساهم في تحديد أهمية وخواص النشاط التشغيلي والمالي للمشروع من خلال المعلومات المستخرجة من القوائم المالية ومصادر أخرى ³."

من خلال هذه التعاريف نصل إلى تعريف شامل للتحليل المالي:

هو عملية دراسة وتحليل منظمة للبيانات والمعلومات المتاحة والتاريخية حول المشروع، من خلال القوائم المالية والمصادر الأخرى باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية للحصول على دلالات ومؤشرات إضافية، ساعد في تقييم الأداء المالي والحالي للمشروع، واستشراف الوضع المستقبلي له ⁴."

¹- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 17.

²- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³- محمد مطر الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثالثة 2010، ص 30.

الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتبار أن له أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر وهذه الأنواع ناتجة عن التباين الذي يتم استناد إلى أسس مختلفة ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

أولاً: الجهة القائمة بالتحليل:

يقسم التحليل المالي حسب الجهة القائمة بالتحليل إلى:¹

1. التحليل المالي الداخلي:

يقوم به موظف أو قسم أو إدارة أو مؤسسة بناء على تكليف من إدارة المؤسسة وغالباً ما يهدف التحليل المالي للحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة ب:

- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية؛
- متابعة تنفيذ الخطط؛
- تحديد المركز الائتماني للمؤسسة على سبيل المثال لغرض الحصول على قروض من مؤسسات أخرى أو معرفة قدرة إدارة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

2. التحليل المالي الخارجي:

هذا التحليل يقوم به الأطراف من خارج المؤسسة وتعد هذه الأطراف بتعدد الأطراف التي لها علاقة ومصالح حالية أو مستقبلية مع المؤسسة وفي الغالب تكون أهداف وأغراض هذا التحليل مرتبطة بنوعية الأطراف القائمة بالتحليل وأغراضها من وراء القيام بعملية التحليل سواء كانوا مستثمرين أو مقرضين وغير ذلك ويتم التحليل بناء على ما يتحصل عليه المحلل من بيانات ومعلومات عن المؤسسة محل التحليل.

ثانياً: البعد الزمني للتحليل المالي:

و يقسم التحليل المالي حسب البعد الزمني إلى: (2)

1.2 التحليل العمودي:

يعتمد هذا النوع من التحليل المالي على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقوائم المالية بتاريخ معين ولهذا يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه.

¹- محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، المريح، المملكة العربية السعودية، طبعة الثانية، 2009، ص 34.

²- خليل الشماغ، خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتخاذ المصارف العربية، بيروت لبنان، 1990، ص 52.

2.2. التحليل الأفقي:

يعتمد هذا النوع من التحليل على دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية وموضع التحليل وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن ولهذا يتصف بالديناميكية لأنه بين التغيرات التي تمت بمرور الزمن بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة ويساعد هذا التحليل على:

- اكتشاف سلوك النسبة أو البند موضوع الدراسة عبر الزمن؛
- تقييم الوضع المستقبلي؛
- تقييم إنجازات المؤسسة في ضوء هذا السلوك لاتخاذ القرارات المناسبة بعد بيان أسباب التغيير؛
- الحكم على مدى مناسبة السياسات الإدارية المتبعة.

ثالثاً: المدى الذي يغطي المجال:¹

و يقسم التحليل المالي حسب المدى الذي يغطي المجال إلى:

1. التحليل الشامل: ويشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

2. التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل مجموعة من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التحليل المالي

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل بصفة عامة في النقاط التالية:²

- يعتبر التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية وتساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى؛
- تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات في تفهمها والحكم عليها من قبل مدقق الحسابات؛
- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييماً شاملاً؛
- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية.

¹-وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 19.

²- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

كما يعتبر التحليل المالي ذات أهمية كبيرة للأطراف التي يهتمها الاطمئنان على البنك ويقوم بالاستخدام الأمثل لموارده وأن الإدارة تؤدي مهمتها بكفاءة عالية وهذه الأطراف هي:¹

1. إدارة البنك:

تهتم إدارة البنك بالتحليل المالي لأهداف التخطيط والرقابة فتضع معايير ونسب معينة تطلب من القائمين التقيد وتعمل في نهاية كل فترة محددة على مقارنتها بالأرقام الفعلية لاكتشاف الانحرافات عن الخطط وتصحيح مسارها وتستطيع إدارة البنك من خلال التحليل المالي معرفة توظيف الأموال لديها ومدى تحقيقها للأرباح ومتطلبات السيولة، وكذلك تقوم الإدارة بمقارنة النسب المالية لديها مع النسب المالية للبنوك المماثلة ومع النسب المالية المستخرجة من الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة بهدف تقييم أدائها بالنسبة إلى أداء إدارات البنوك المنافسة وصناعة البنوك بشكل عام.

2. البنك المركزي:

من أهداف البنك المركزي في أي دولة تحقيق الاستقرار النقدي ومراقبة عمليات الائتمان سواء من جانب الرقابة الكمية أو النوعية أو المباشرة أو الإقناع الأدبي وحتى يتمكن البنك المركزي من الرقابة على البنوك والتأكد من أن البنوك تتقيد بالمعاملات والنسب القانونية التي وضعوها كإحتياطي القانوني ونسبة القوائم المالية للبنك حتى يتمكن البنك المركزي من التأكد من أن أوضاع البنك من هذه المعادلات والنسب.

3. المساهمون:

وحتى يتمكن المساهمون من معرفة مصير استثماراتهم لابد لهم من الاطلاع على نتائج أعمال البنك وميزانيته، وكذلك على المعدلات والنسب المالية التي تضمنتهم على أموالهم، وأساليب التحليل تساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم.

4. المودعون:

للمودعون مصلحة كبيرة في الاطمئنان على توفر السيولة في البنك والتأكد من عدم تعرضه لمخاطر كبيرة في وظائفه وكذلك فإنه يقدم المودعون لمدى كفاءة رأس المال كونه في حالة تصفح البنك إثر تعرضه لخسائر كبيرة، وإن هذه الخسائر قد تطل ودائعهم إذا كان رأس المال غير كافي.

¹ - سامر جلد، البنوك التجارية والتسويق المعرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 162.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي عموماً لتحقيق الغايات المبينة في النقاط التالية:¹

- معرفة وضع الشركة في قطاعها؛
- تعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم؛
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

¹- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون ومودعون، 2008، ص 29.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة ومن خلال هذا المبحث يمكن التطرق إلى:

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

تتسع مجالات التحليل المالي وتتشعب أجزائه وفقا لتوجه المحلل المالي وأغراض إدارة المنشأة والأهداف المرجوة من ذلك التحليل ومن مجالات التحليل المالي:¹

■ **التحليل الائتماني:** ويهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقعة أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

■ **التحليل الاستثماري:** ويعتبر هذا المجال من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأوراق المالية أم في إسناد القرض أو في الاستثمارات في مختلف المجالات.

■ **تحليل الاندماج والافتناء:** يقصد بالاندماج والافتناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها.

■ **التحليل من أجل التخطيط:** يعتبر هذا النوع من التحليل ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من السلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استنادا إلى الأداء الذي كان سائدا سابقا.

■ **تحليل تقييم الأداء:** يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الملائمة المالية والربحية وكفاءة الإدارة، واتجاهات النمو في منشآت الأعمال إضافة إلى تحديد قيمتها السوقية وقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وإمكانية التنبؤ بمستقبل المنشأة.

المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ويمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام المالي بما يلي:

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2011، ص 26.

1. الدائنون:

و تنقسم هذه الفئة إلى قسمين هما:

أ. الدائنون قصيرو الأجل: وبطبيعة الحال فإن المعلومات التي يحتاجها كل منهما لا بد أن يكون بها اختلاف، حيث ينصب اهتمام الدائنين قصيري الأجل في معرفة مدى قدرة الشركة محل التحليل على الوفاء بالالتزامات القائمة عليها خلال الفترات القريبة، من هنا فإن الدائنين قصيري الأجل وكذلك الموردون، سوف يهتمون بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العامل للشركة. وبالطبع قد يحتاج المحلل إلى معرفة اتجاهات النسب المتعلقة بالسيولة قصيرة الأجل، والتغيرات التي طرأت عليها مقارنة مع سنوات سابقة لنفس الشركة أو لشركات مماثلة في نفس القطاع، للحصول على أرقام ومؤشرات تكون ذات دلالات.

ب. أما الدائنون طويلو الأجل: فإن اهتماماتهم تتركز حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات القائمة عليها، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات وقت استحقاقها وبالتالي، فإن المعلومات المطلوبة بالنسبة لهم هي المعلومات التي تخدم في هذا الاتجاه. وحيث أن الموارد المتولدة عن الالتزام طويل الأجل غالبا ما يتم استثمارها في الأصول طويلة الأجل، من هنا تعتبر هذه القروض، لذا فإن المحلل المالي يحتاج إلى معلومات عن صحة تقويم الأصول الثابتة، ويرتبط ذلك بالتكلفة الأصلية مطروح منها الاستهلاك. وتجنباً لمخاطر التلاعب بالاستهلاكات فإن الدائنين طويلي الأجل يحتاجون إلى معلومات عن معدلات الاستهلاك، والعمر الباقي للأصول وكذلك معرفة حالة الأصل من خلال دراسة أرقام مصروفات الصيانة، وكما أن سداد الدين عند استحقاقه يتوقف على حالة السيولة بالشركة في ذلك التاريخ فإن المحلل لا بد من أن يقوم بدراسة رأس المال ونسبة السيولة ومعرفة اتجاهاتها خلال عدة فترات زمنية حيث يستطيع استشراف المستقبل فيما يتعلق بالقدرة على السداد.

2. المستثمرون:

يمكن أن يتم تقسيم المستثمرين في الشركات كذلك إلى: مستثمرين قصيري الأجل، وهم من يقتنون الأسهم في الشركات لغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك، والنوع الآخر من المستثمرين يطلق عليهم المستثمرون طويلو الأجل، وهم من يقتنون الأسهم في الشركات بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية في حقيقة الأمر كل من هؤلاء المستثمرين غالبا ما يستمدون احتياجاتهم من المعلومات حول الشركات التي يرغبون في الاستثمار بها في القوائم المالية لتلك الشركات، وبطبيعة الحال فإن احتياجات كل منهم ليست واحدة، ففي الوقت الذي يهتم المستثمر قصير الأجل بأسعار بيع الأسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة تكون اهتمامات

المستثمر طويل الأجل موجهة نحو معدل العائد على السهم، وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح.¹

3. أصحاب المشروع:

إن الملاك أيا كان نوعهم، والمساهمين في الشركات المساهمة أو الشركاء في شركات الأشخاص أو أصحاب المنشآت الفردية لهم اهتماماتهم الخاصة عند اطلاعهم على القوائم المالية، فهم يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم إلى جهة أو أطراف أخرى، لذا من الطبيعي أن يكون من الاهتمامات الرئيسية لهؤلاء الملاك تقييم أداء تلك الأطراف في توظيف أموالهم والمحافظة عليها، ومن المؤشرات التي يتم استخدامها في هذا الخصوص، دراسة الهيكل المالي العام، وهيكل رأس المال والأرباح واتجاهاتها، والعائد على الاستثمار والتوزيعات وكذلك دراسة السيولة ومخاطر الفشل المالي، فالملاك يحتاجون إلى التحليل المالي في الحصول على كل هذه المؤشرات من هنا يمكن القول بأن اهتمامات أصحاب المشروع هي من أوسع الاهتمامات، لأن مصالح الملاك تتأثر بكل أوجه ومجالات التشغيل والربحية والظروف المالية وهيكل رأس المال للشركة.

4. الإدارة:

إن مصلحة أو اهتمامات الإدارة بالوضع المالي للشركة والربحية والنمو من أول أهدافها، لذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الطرق والأدوات والتقنيات التي تساعد في إدارة الشركة. وفي التخطيط ومراقبة ومواجهة التغيرات والظروف التي قد تواجه الشركة، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد هذه الأدوات المهمة، ونظرا للخصوصية التي تتمتع بها الإدارة عن الأطراف الأخرى من مستخدمي القوائم المالية من حيث الحرية غير المقيدة في الاطلاع على البيانات والمعلومات الضرورية وفي أي وقت، فهي تستخدم التحليل المالي على أساس مستمر ويشتمل التحليل الذي تقوم به الإدارة على تغيرات النسب والاتجاهات وغيرها من العلاقات الأخرى، فالهدف الأول للإدارة من وراء استخدام أدوات التحليل المالي هو ممارسة الرقابة، والنظر إلى الشركة من نفس الزاوية التي ينظر بها الأطراف الخارجية المهمة مثل المقرضين والمستخدمين، كما تتركز اهتمامات الإدارة في دراسة وتحليل ربحية المؤسسة وعوائد استثماراتها والاتجاهات التي تتخذها هذه المؤشرات خلال فترات مالية سابقة، للتحقق إدارة الشركة من فاعلية نظم رقابتها المستخدمة، والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة، مع مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المماثلة.²

¹ -محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008، ص ص 18، 19.

5. الجهات الأخرى:

إن التحليل المالي يمكن أن يستخدم لتلبية احتياجات العديد من الفئات الأخرى التي لها علاقة أو مصلحة في الشركة محل التحليل سواء كانت أجهزة الدولة التي تعمل بها الشركة أو جهات أخرى خاصة، ومن هذه الجهات:

أ. اتحاد العمال:

حيث يمكن أن تستخدم تقنيات التحليل المالي من قبل اتحادات العمال لتقييم الوضع المالي والربحية للشركات الواقعة في نطاقها، للوقوف على قدرة هذه الشركات على الاستمرار في مزاوله نشاطها والتوسع ومن ثم الاستمرار في توظيف العاملين الحاليين، وإيجاد مواقع شغل جديدة.

ب. أجهزة التخطيط والرقابة:

تعتمد أجهزة التخطيط والرقابة بالدول ذات النظام الاقتصادي الموجه على المعلومات المحاسبية أكثر منها بالدول ذات النظام الاقتصادي الحر، حيث في ظل نظام الاقتصاد الحر، يتم وضع السياسات وتحدد الأسعار عن طريق ديناميكية السوق الحر، ونظام الطلب والعرض، في حين تختفي آلية السوق هذه مع نظام اقتصاد السوق الموجه.

من هنا فإن أجهزة التخطيط والرقابة وخاصة بالدول ذات الاقتصاد المركزي تستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعد في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها، وكذلك في وضع الخطط المستقبلية، كذلك تستخدم التحليل كوسيلة من وسائل الرقابة على الشركات.

ج. الغرف التجارية:

تستخدم الغرف التجارية التحليل المالي في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من الشركات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية ومعدلات أدائها وربحياتها، لتقوم بتجميعها في شكل مجموعات صناعية أو تجارية أو خدمية أو غير ذلك بعد أن تحللها وتعد منها النسب الوسطية ومؤشرات تكون مفيدة لإجراء المقارنات والتحليل، وغالبا ما تقوم بنشر هذه الدراسات.

د. مصلحة الضرائب:

قد تستخدم أدوات التحليل المالي من قبل مصلحة الضرائب لمراجعة عائد الضرائب، والتحقق من صحة وموضعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات والمصروفات لنفس المشروع.

هـ. الإحصاء والمعلومات:

قد تستخدم أدوات التحليل المالي من قبل مراكز الإحصاء والمعلومات التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري.¹

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة نستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة الخارجية والداخلية وسنقوم بعرضها وفق النقاط التالية:²

1. نتائج التحليل الخارجي:

تختلف النتائج باختلاف المستعمل الخارجي والتي يمكن أن تكون أو كل هذه العناصر التالية:

- تقديم ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- الموافقة على عقد القرض أو رفضه عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك خاصة؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع، وإظهار أحسنها أو أضعفها.

2. نتائج التحليل الداخلي:

كما يمكن للمحلل المالي داخليا أن يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من تحليله:

- إعطاء الحكم على السير المالي للفترة تحت التحليل؛
- الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية للفترة تحت التحليل؛
- التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية مثلا.

¹ - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² - ناصر وادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الجزء 1، دار المحمدية العامة، الجزائر 1998، ص ص 13، 14.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الأخذ بها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية.

القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء، خزينة المؤسسة في نهاية الدورة والقوائم المالية الخاصة بالمؤسسات غير الصغيرة تشمل على:

- الميزانية؛
- جدول حساب النتائج؛
- قائمة تدفقات الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويتوفر معلومات مكملية للميزانية وحسابات النتائج.

المطلب الأول: الميزانية

أولاً: مفهوم الميزانية

تعرف الميزانية المالية على أنها " جدول يظهر جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حيث يحافظ على تساوي الطرفين " ¹.

كما تعرف على أنها " جزء يتعلق بفترة معينة غالباً لسنة أي في نهاية الدورة لكل ما تملكه المؤسسة، مالها وما عليها والفرق بينهما يمثل ذمتها أو حالتها الصافية ويعني مبلغ الأموال التي يمتلكها " ².

و تعرف أيضاً على أنها " جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق مبدأ السنوية " ³.

رغم تعدد تعريف الميزانية المالية إلا أنها تصب في معنى واحد وبالتالي يمكن إعطاء تعريف شامل وهو: " أن الميزانية عبارة عن وثيقة محاسبة تمكننا عند تاريخ وضعها من الحصول على صورة شاملة

¹ - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 08.

² - ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والأداء في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية، التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 45.

حول الذمة المالية للمؤسسة حيث تمثل الخصوم مجموع الالتزامات المكونة لموارد المؤسسة أما الأصول فتتمثل مجموع الاستثمارات والمخزونات أو الحقوق المكونة الاستخدامات واستعمالات المؤسسة¹.

ثانياً: أهمية الميزانية:

تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حساب معدلات الفائدة؛
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة؛
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.¹

ثالثاً: المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

فرض النظام المحاسبي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:²

1. الأصول: وتضم ما يلي:

- التثبيات المعنوية؛
- الاهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)؛
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

¹- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2011-2012، ص 36.

²- قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 المادة 122.

2. الخصوم: وتضم ما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة: قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال مع تميز رأس المال الصادر (في حالة المؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛

- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة؛

- الموردون والدائنون الآخرون؛

- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

- الموجودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقاً)؛

- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:¹

- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛

- حصة أكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛

- مبالغ للدفع والاستلام؛

- المؤسسة الأم؛

- المؤسسات المساهمة في المجمع؛

- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين)؛

- في إطار مؤسسات رؤوس الأموال (من أجل كل فئة أسهم)؛

- تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛

- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير المحررة كلياً؛

- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل

إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛

- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛

- حقوق وامتيازات وتحقيق محتملة متعلقة بالأسهم؛

- مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات وصف

التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

¹ - لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

رابعاً: عرض الميزانية المالية

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقاً للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية حيث تصنف البنود المختلفة ضمن الأصول، الخصوم، والأموال الخاصة، ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقاً لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفقاً لنسبة الهيكل التالية (كما يبينه الجدول 01-02):¹

1. الأصول:

تعرف الأصول على أنها منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي.²

وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولاً غير جارية أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولاً جارية.³

أ. الأصول غير الجارية:

و تعرف كذلك بالأصول غير المتداولة وهي الأصول التي تستغرق عملية تحولها إلى نقدية لأكثر من فترة مالية أو دورة تشغيلية.⁴
و تتمثل هذه الأصول فيما يلي:

■ **التثبيتات غير المادية:** وتعرف كذلك بالأصول المعنوية أو الأصول غير الملموسة وتشمل: براءات الاختراع والشهرة، العلامات التجارية، حقوق التأليف، فارق الاقتناء،.. وتظهر هذه الأصول بكلفة اقتنائها التاريخية ويتم توزيع هذه الكلفة على سنوات العمر الانتاجي أو السنوات التي يحددها القانون وتعرف عملية التوزيع هذه بالاستفادة.

■ **التثبيتات المادية:** وتعرف أحياناً بالأصول الملموسة حيث يقتضي هذا النوع من الأصول بقصد تثبيته في المنشأة واستخدامه في النشاط التشغيلي ويشمل كل من الأراضي، المباني، المعدات والآلات، المباني، الأثاث،.. الخ.

¹ - لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل المقارنة المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2009، ص 37

³ - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مرجع سبق ذكره، ص 38.

⁴ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

■ **التثبيات في شكل امتياز:** في كل التثبيات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له)، ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يسند بموجب شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتناء أتاوي من مستعملي الخدمة العمومية.¹

■ **التثبيات الجاري انجازها:** التثبيات المادية أو غير المادية التي لازالت لم تكتمل بعد في انجازها أي أنها في الواقع انجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تثبيات، فهي إذن تثبيات غير قابلة للاستعمال النهائي.

■ **التثبيات المالية:** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة فهي عبارة عن أصول طويلة الأجل مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة 12 شهر وتميز بين ثلاث أنواع:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي بعد امتلاكها الدائم مقيد لنشاط المؤسسة خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذاً على المؤسسة التي تصدر السندات أو أن تمارس مراقبتها: المشاركة في المؤسسات الفرعية، المؤسسات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.
- السندات المثبتة لنشاط الحافطة المعدة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بالآخر مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحياة على سنداتها.
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.
- القروض والديون التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا تسعى بيعها في الأجل القصير، الديون لدى الزبائن وغيرها من الديون الأكثر من 12 شهراً أو القروض التي تزيد عن 12 شهراً المقدمة للأطراف الأخرى.

ب. الأصول الجارية:

و تضم الأصول الجارية التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وانجازها في شكل سيولة الخزينة والأصول التي تتم حياتها أساساً لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة

¹-القرار العدد 19 رقم 122.

والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال 12 شهرا بالإضافة إلى السيولة أو شبه السيولة والتي لا يخضع استعمالها لقيود.¹

و تتمثل هذه الأصول فيما يلي:

▪ **المخزونات:** تمثل المخزونات أصولا عند الاحتفاظ بها للبيع، خلال دورة النشاط التجاري وخلال مرحلة التصنع لغرض البيع أو إذا كان في شكل مواد أولية ولوازم تستهلك في عملية الانتاج أو تقديم الخدمات.²

▪ **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي مال للمنشأة على الغير سواء كان ذلك خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى.

- في الحالة الاولى: تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية وتتكون من المدينون وأوراق القبض.
- أما الذمم المدينة غير التجارية فيمكن أن تسوق أمثلة عليها مثل: سلف الموظفين أو العروض الممنوحة للمنشأة التابعة.³

▪ **رؤوس الاموال الخاصة:** وهو ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية والغير جارية فهي تضم كل من: رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.⁴

2. الخصوم:

تعريف الخصوم في النظام المحاسبي المالي، فقد عرفت المادة 22 كالتالي " تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية فهذا التعريف لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهر الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير جارية.⁵

¹- لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 40.

²- شعيب شنوق، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع.

³- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

⁴- لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

⁵- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، الجزائر، ص ص 11-12.

و تنقسم الخصوم إلى:

أ. الخصوم غير جارية:

و هي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية للمؤسسة أو التي لا تستحق خلال 12 شهرا أو تلك التي قد تكون للمؤسسة حق غير مشروط لتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهرا وكذلك الالتزام الذي يتوقع أن يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات حالية حتى لو استحق خلال 12 شهرا.

▪ المؤنات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا: وتتمثل في:¹

- إعانات الاستثمار أو التجهيز: وهي الأموال المخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.

- المؤنات: تتمثل في مؤنات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها تتضمن عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها.

- الضرائب: وتتمثل في كل الضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقع استرجاعها في الفترات المقبلة والمتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم والضرائب المؤجلة على الخصوم في مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة والمتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى مؤنات الضرائب.

- الإقراضات والديون: هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية واستثمارية بصفة دائمة وتساهم الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة وتشمل السندات البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل.

ب. الخصوم الجارية:

هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ الاقفال وتتضمن العناصر التالية:

▪ الذمم الدائنة: وهو ما على المنشأة من الالتزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالآجال أيضا وتتكون من الدائنين أو ما يعرف أحيانا بالموردون وأوراق الدفع، ضرائب الدخل المستحقة.

¹-لزر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

■ **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المنشآت، المؤسسات أو الأفراد ويطلب منها تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

الجدول رقم (1): جدول الميزانية المالية (الأصول)

الأصول	إجمالي N	اهتلاكات أرصدة N
- الأصول المثبتة (غير الجارية). - فارق الشراء. - التثبيات الغير المادية (المعنوية). - التثبيات المادية. - التثبيات الجاري انجازها. - التثبيات المالية. - السندات الموضوعة موضع العدالة، المؤسسات المشاركة. - المساهمات الاخرى وحسابات الدائنة اللاحقة بها. - السندات الأخرى المثبتة. - القروض والأصول الأخرى غير جارية. - ضرائب مؤجلة على الأصل.	207/ح (20) خارج (207) 22-21 خارج (222) 23 265 26 خارج (269-265) 273-272-271 276-275-274	2807-2907 280 خارج (2807 -291-292 281-282 293
مجموع الأصول غير الجارية		
- الأصول الجارية. - المخزونات والجاري انجازها. - حسابات دائنة، الاستخدامات المماثلة. - الزبائن. - المدينون الآخرون - الضرائب وما تشابهها. - الأصول الجارية الأخرى. - الموجودات وما شابهها - الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية - أموال الخزينة	30 إلى 38 41 خارج 419 409 مدين 42 44-43 خارج 444 إلى 448 4546-486-489 444-445-447 مدين 48 50 خارج 509 519 وغيرها من 59 المدينون 51/ مدين 52 53-54	39 419
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر، ص 125.

الجدول رقم (2): جدول الميزانية المالية (الخصوم)

إجمالي N	الخصوم
108-101	رؤوس الأموال الخاصة.
109	رأس المال الصادر أو حساب الاستغلال.
106-104	رأس المال غير المستعان به.
105	العلاوات والاحتياطات.
107	فارق الإعادة التقييم.
12	فارق المعادلة (1).
11	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع 1).
	ترحيل من جديد
	حصة الشركة المجمع (1)
	حصة ذوي الأولوية (1)
	المجموع (1)
	الخصوم الغير جارية
	القروض والديون المالية
	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
	الديون الأخرى غير جارية.
	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا.
	مجموع الخصوم غير جارية
	الخصوم الجارية
	الموردون والحسابات الملحقه.
	الضرائب دائن.
	الديون المدينة الأخرى.
	خصوم
	أموال الخزينة.
	مجموع الخصوم الجارية (3)
	المجموع العام للخصوم

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 126 - 127

المطلب الثاني: حسابات النتائج

أولاً: مفهوم حسابات النتائج:

هو قائمة لتلخيص الأعباء والنواتج المنجزة من طرف الوحدة خلال الدورة ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، وتبين النتيجة الصافية ممیزاً بين الربح أو الخسارة.¹

ثانياً: أنواع حساب النتائج:

ينقسم حساب النتائج إلى نوعين أساسيين هما:²

أ. حساب النتائج حسب الطبيعة:

أولاً: إنتاج السنة المالية: وتشمل الحسابات التالية:

- ح/70 المبيعات والمنتجات الملحقة؛
- ح/72 الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون؛
- ح/73 الإنتاج المثبت؛
- ح/74 إعانات الاستغلال.

$$\text{إنتاج السنة المالية} = \text{ح/70} + \text{ح/72} + \text{ح/73} + \text{ح/74}$$

ثانياً: استهلاك السنة المالية: وتشمل:

- ح/60 المشتريات المستهلكة؛
- ح/61 الخدمات الخارجية؛
- ح/62 الاستهلاكات الخارجية.

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62}$$

ثالثاً: القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = (\text{ح/70} + \text{ح/72} + \text{ح/73} + \text{ح/74}) - (\text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62})$$

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 19، مرجع سبق ذكره ص 24.

² - طير لويزة، سايعي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والمالية تخصص المحاسبة والتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محمد أو لحاج جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2015، ص 27.

رابعاً: إجمالي فائض الاستغلال:

إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - ح/63 - ح/64 بحيث:

- ح/63 أعباء المستخدمين.
- ح/64 الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

خامساً: النتيجة العملياتية:

النتيجة العملياتية = إجمالي فائض الاستغلال + ح/75 - ح/78 - ح/65 - ح/68.

سادساً: النتيجة المالية:

النتيجة المالية = ح/67 - ح/66

سابعاً: النتيجة العادية قبل الضرائب:

النتيجة العادية قبل الضرائب = النتيجة العملياتية + النتيجة المالية.

ثامناً: النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضرائب - ح(695 و 698) - ح(692 و 693).

تاسعاً: النتيجة غير عادية:

النتيجة غير عادية = ح/77 - ح/67.

عاشراً: صافي نتيجة السنة المالية:

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية (+ -) النتيجة غير عادية.

ب. حساب النتائج حسب الوظيفة:

أولاً: هامش الربح الإجمالي:

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - كلفة المبيعات.

ثانيا: النتيجة العملياتية:

النتيجة العملياتية = هامش الربح الاجمالي + المنتجات العملياتية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء الإدارية - الأعباء الأخرى العملياتية.

ثالثا: النتيجة العادية قبل الضريبة:

النتيجة العادية قبل الضريبة = النتيجة العملياتية - مصاريف المستخدمين مخصصات الاهتلاكات + منتجات مالية - أعباء مالية.

رابعا: النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية = النتيجة العادية قبل الضريبة - الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

خامسا: النتيجة الصافية للسنة المالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء الغير عادية + المنتجات غير عادية.

الجدول رقم (3): جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغير المخزونات الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال 1. إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى 2. استهلاك السنة المالية 3. القيمة المضافة للاستغلال (2-1) أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المتشابهة 4. الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات 5. النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية 6. النتيجة المالية 7. النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية 8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية - المنتجات العناصر غير العادية - الأعباء 9. النتيجة غير العادية 10. النتيجة الصافية للسنة المالية			

			حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية 11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) و منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)
--	--	--	---

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الجدول رقم (4): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيانات	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات هامش الربح المالي منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمي المخصصات للاهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجب على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية) (التغيرات النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص31.

المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة

يتضمن التغيرات التي تحدث في عناصر الميزانية وحسابات النتائج، ويتم عرض جدول تدفقات الخزينة بهدف تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المحاسبية ويتضمن ما يلي:

- الأنشطة التشغيلية (وظيفة الاستغلال): تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليست لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار.
 - الأنشطة الاستثمارية (وظيفة الاستثمار): تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك تحصيل المبالغ الناتجة عن التنازل عن الاستثمارات.
 - الأنشطة التمويلية (وظيفة التمويل): وتشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال، سواء بالنقصان أو بالزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية.¹
- كما يمكن عرض وتقديم جدول تدفقات الخزينة إما بالطريقة المباشرة أو الطريقة الغير مباشرة:²
- الطريقة الغير مباشرة: هي الطريقة التشغيلية التي تعتمد على جدول حساب النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة.
 - الطريقة المباشرة: تكييف مباشر كتدفق نقدي.

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية (المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات)، التحليل المالي الحديث، الجزء الأول، ص 80.

² - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية/ 2006، ص 348.

الجدول رقم (5): جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة غير المباشرة)
الفترة من إلى

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية. صافي نتيجة السنة المالية. تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة. - تغير الضرائب المؤجلة. - تغير المخزونات. - تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى. - تغير الموردين والديون الأخرى. - نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية للضرائب.			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. مسحوبات عن شراء تثبيات. تحصيلات عن مبيعات تثبيات. تأثير متغيرات محيط الإدماج (التجميع).			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعملية الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عميات التمويل. الحصص المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي (المنقودات). إصدار قروض. تسديد قروض.			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الاقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد19، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الجدول رقم (6): جدول تدفقات اموال الخزينة (الطريقة المباشرة)
الفترة من إلى

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية.			
- التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.			
- المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين.			
- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.			
- الضرائب عن النتائج المدفوعة.			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عميات الاستثمار.			
المسحوبات عن اقتناء تشييتات مادية أو غير مادية.			
التحصيلات عن عمليات بيع تشييتات مادية أو غير مادية.			
المسحوبات عن اقتناء تشييتات مالية.			
التحصيلات عن عمليات بيع تشييتات مالية.			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية.			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج.			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل.			
التحصيلات المتأتية من القروض.			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثير تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح.			
أموال الخزينة عند الاقفال.			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.			
تغير أموال الخزينة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره ص 35.

المطلب الرابع: جدول تغيرات الأموال الخاصة

يقدم جدول تغيرات رأس المال حالة تحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية ويمكن عرض وتقديم أهم العناصر التي يتضمنها هذا الجدول (الجدول رقم 07):¹

- النتيجة الماضية؛
- حركة رأس المال (زيادة، نقصان، استرجاع)؛
- مكافآت رأس المال (توزيع حصص)؛
- نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال؛
- تغيرات في الطرق المحاسبية أو تصحيح أخطائها أثر مباشر على رأس المال.

¹ - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية (المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات)، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الجدول رقم (7): جدول تغيرات الاموال الخاصة:

البيان	ملاحظة	رأس مال المؤسسة	علاقة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
- تغيير الطريقة المحاسبية. - تصحيح الأخطاء الهامة. - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات. - حساب النتيجة. - الحصص المدفوعة. - زيادة رأس المال. - صافي نتيجة السنة المالية.						
- الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
- تغيير الطريقة المحاسبية. - تصحيح الأخطاء الهامة. - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات. - حساب النتيجة. - الحصص المدفوعة. - زيادة رأس المال. - صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد 19، مرجع سبق ذكره ص 37.

خلاصة الفصل الاول

شهدنا في هذا الفصل ماهية التحليل المالي فتطرقنا إلى نشأته، مفهومه، إلى أنواعه والهدف منه والذي يختلف حسب المستفيد منه والمجال المستعمل فيه وتوصلنا إلى ان المؤسسة تعتمد على العديد من القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حساب النتائج وقائمة تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة واعتبارها وثائق قانونية مهمة لإدارة موارد المؤسسة.



الفصل الثاني

تحليل ومعالجة

المعطيات المالية

تمهيد:

إن التحليل المالي للبيانات المحاسبية سوف تمد الإدارة بمعلومات وبيانات مهمة حول طبيعة المركز المالي والنقدي للمؤسسة الاقتصادية واكتشاف وتحديد جوانب القوة ونقاط الضعف في شكل التشخيص ولهذا تعتبر هذه المعلومات الأساس في اتخاذ القرارات المالية وفي رسم السياسات التشغيلية المختلفة فقد تم التأكد من أن تحليل هذه البيانات سوف يختلف باختلاف الجهات التي توجه إليها وباختلاف الغرض منه وفي ضوء هذه الصورة لأبد وأن تختلف صور التحليل المالي للحسابات الختامية داخل المؤسسة بما يتناسب والغرض الذي يسعى إلى بيانه المحلل المالي وحسب الاتجاه الذي حدده وطبيعة مجال المقارنة.

كما تتوفر أمام المحلل المالي داخل المؤسسة أنواع مختلفة من أساليب التحليل المالي ولكل أسلوب غرضه ومنهجه وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الثاني الذي يتضمن ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي؛
- المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية؛
- المبحث الثالث: التشخيص المالي.

المبحث الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

إن مؤشرات التوازن المالي هي من أهم الأدوات التي يستعين بها المحلل المالي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة فالمقصود بالتوازن المالي هو مقدرة المؤسسة على التسيير بشكل عادي وفي نفس الوقت التوفيق ما بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول أي أن الخصوم التي ستتحقق بعد فترة طويلة لا بد من أن تقابلها الأصول التي يستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة، والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها التي تستغرق مدة طويلة أيضا للتحويل إلى سيولة والخصوم التي تستحق بعد فترة قصيرة تقابلها الأصول التي تتحول إلى سيولة في مدة قصيرة أيضا وسوف توضح هذه المؤشرات في المطالب التالية:

المطلب الأول: رأس المال العامل

1. تعريف رأس مال العامل:

عبارة عن فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة = الأصول المتداولة (الموجودات) - الخصوم المتداولة (المطلوبات).

هذا التعريف إلى جانب أهميته الكبيرة في التحليل المالي، يعطينا مقاسا كميا ونوعيا لدرجة الثقة في مقدرة الأصول المتداولة على الوفاء بالالتزامات المتداولة (الجارية).

و إن ما يهم الدائنين والموردين هو متانة مركز المنشأة المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند ميعاد الاستحقاق وهو ما يسمى (نسبة الأمان) التي تزيد كلما زاد الفائض من الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، ونقصد بهذا الجزء:

- الأصول المتداولة الممول عن طريق المصادر الدائمة، ولا يمكن وصفه بأنه مجموع الأصول المتداولة.

- إجمال رأس المال العامل: عبارة عن مجموع الأصول المتداولة بغض النظر عن الخصوم المتداولة.

و هذا التعريف يقوم على أساس التميز أو المقارنة بين الأصول المتداولة والأصول الثابتة، فالأولى هي في تغير مستمر ودائمة الحركة والنشاط، بعكس الثابتة فهي ساكنة لا تتغير إذ أن الهدف من الأصول المتداولة كثرة تداولها وسرعة تحويلها إلى نقد وعدم إبقائها على حالها.¹

¹ - أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى 2010، ص 103، 104.

2. سياسات إدارة رأس المال:

إن سياسات إدارة رأس المال العامل تتضمن القرارات التي تتعلق بالموجودات والمطلوبات المتداولة وذلك من الجوانب التالية:¹

- البنود التي تتكون منها؛
- الكيفية التي تستعمل بها هذه البنود؛
- أثر تركيبته على العوائد والمخاطر.

لاسيما وأن سياسات رأس مال العامل الناجعة تعتبر ضرورية على المدى الطويل لنمو الشركة وبقائها وإذا لم يتوفر لدى الشركة رأس مال العامل اللازم لزيادة الإنتاج والمبيعات فإنها سوف تخسر العديد من الفرص زيادة الإنتاج والمبيعات والأرباح وفي نفس الوقت فإن الشركة التي تحتفظ بمستوى رأس مال العامل يزيد على احتياجاتها فإنها أيضا سوف تتعرض إلى نفس المخاطر لذلك ينبغي العمل على ضرورة المواءمة بين حجم رأس مال العامل ورأس مال الثابت حيث أن إدارة رأس مال العامل هي عملية مستمرة ودائمة وتتضمن العديد من العمليات والقرارات اليومية التي ينبغي أن تتخذ كالتالي:

- حجم الاستثمار في الأصول المتداولة؛
- نسبة الخصوم إلى الأصول؛
- حجم الاستثمار في كل بند من بنود الأصول المتداولة والثابتة؛
- هيكل التمويل وكيفية توزيعه بين المصادر المختلفة.

3. أنواع رأس المال العامل:

لرأس المال العامل نوعان هما:²

- **النوع الأول:** رأس المال العامل الدائم: وينقسم إلى قسمين:
- رأس المال العامل المبدئي؛
- رأس المال العامل العادي.

و هذا النوع بقسميه يمثل الحد الأدنى من الأصول المتداولة الذي يجب وجوده في المنشأة طالما أن عملياتها مستمرة. وسبب تسميته (دائما) : لأنه لا يمكن الإستغناء عنه.

¹ - فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2013، ص 142.

² - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي (في دراسات تقييم وجدوى المشاريع)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 2010، ص 70.

▪ **النوع الثاني:** رأس المال العامل المتغير: مثل التوسع في العمليات نتيجة عوامل موسمية أو دورية أو طارئة أو الانكماش نتيجة زوال هذه العوامل.

و يلزم هذا النوع لتمويل الجزء من الأصول المتداولة اللازم لمقابلة احتياجات المالية غير المخطط ويساعد هذا التقسيم الإدارة على وضع الخطط المالية السليمة: لأنها بذلك قامت بتحديد مصادر التمويل لكل نوع.

و هذا يعني أن الأصول المتداولة الدائمة تكون عن طريق الاستثمارات طويلة الأجل، لأن تمويلها يتم عن طريق رأس المال العامل الدائم. أما الأصول المتداولة المؤقتة أو (رأس المال العامل المتغير) فتمويله يتم عن طريق الاستثمارات قصيرة الأجل.

4. تقييم كفاءة نشاط رأس المال العامل:

يتم تقييم نشاط رأس المال العامل بقياس معدل دورانه أي العلاقة التي تمثل قدرة رأس المال على توليد المبيعات.

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي رأس المال العامل}}$$

و بالتالي فإن ارتفاع معدل الدوران يدل على كفاءة نشاط رأس المال العامل وهو يأخذ إحدى الحالتين التاليتين:¹

الجدول رقم (8): حالتى معدل الدوران.

الحالة الأولى	الحالة الثانية
- ارتفاع معدل دوران رأس المال العامل ينتج عن انخفاض رأس المال العامل بنسبة ملحوظة (مع ثبات صافي المبيعات)	- انخفاض معدل دوران رأس المال العامل ينتج عن ارتفاع رأس المال العامل بنسبة ملحوظة (مع ثبات صافي المبيعات)

المصدر: من إعداد الطلبة.

¹ - خالد توفيق الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 75.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل

من الجانب المالي يجب أن يكون هناك توافق بين درجة سيولة الأصول الدورية ودرجة استحقاق الخصوم الدورية، حيث يؤدي عدم التوافق بين هذين المعيارين إلى ظهور احتياجات رأس المال العامل، أما إذا تم التوافق بين المعيارين فينتج فائض مالي للاستغلال ويتشكل احتياج رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:¹

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال.

حيث:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال: الاحتياجات الدورية للاستغلال + الموارد الدورية للاستغلال.
احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال: الاحتياجات الدورية خلال الاستغلال + الموارد الدورية خارج الاستغلال.

يعد مفهومي رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل مؤشرين مكملين لبعضهما يمثل الأول الجهد المبذول من طرف المؤسسة لمواجهة تمويل احتياجاتها المتولدة عن نشاطهما للاستغلال بواسطة الأموال الدائمة، أما الثاني فيمثل مبلغ احتياجات الاستغلال وخارج الاستغلال، ومن خلال الفرق بينهما يتم تحديد مستوى الميزانية.

المطلب الثالث: الخزينة الصافية ونقطة التعادل

الفرع 1: الخزينة الصافية²

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

كما يمكن حسابها من خلال العلاقة:

الخزينة الصافية = القيم المتاحة - الديون البنكية قصيرة الأجل.

(¹) خميسي شiche، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 75.

(²) مبارك لسلوس، التسيير المالي، تحليل نظري مدعم بأمثلة، ديوان المطبوعات، الجامعة الجزائرية، الطبعة الثانية، 2004، ص 40.

الجدول رقم (9): علاقة مؤشرات التوازن المالي بالمؤسسة.

علاقة رأس المال العامل الإجمالي بالاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	مصير الخزينة الصافية	التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة
رأس المال العامل الإجمالي أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	الخزينة الصافية موجبة	المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل وهو ما يطرح عليها مشكلة الربحية.
رأس المال العامل الإجمالي أقل من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	الخزينة الصافية سالبة	المؤسسة في حالة عجز أي أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تطالب بحقوقها لدى الغير أو تلجأ للاقتراض من البنوك أو التنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على طاقتها الإنتاجية.
رأس المال العامل الإجمالي يساوي من الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي	الخزينة الصافية معدومة	الخزينة في شكلها الأمتل، أي وهذا يعني الاستخدام الأمتل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ومنه التحكم في السيولة دون التأثير في الربحية.

المصدر: من إعداد الطلبة.

الفرع 2: تحليل التعادل

■ مفهوم نقطة التعادل:

نقطة التعادل هي النقطة التي تساوي عندها الإيرادات والتكاليف وتعتبر المشاريع التي لا تتجاوز نقطة التعادل هي مشاريع مرفوضة وغير جدية. وتعتبر المشاريع التي تتجاوز فيها إيراداتها تكاليفها مشاريع مقبولة ومجدية وينبغي الاستمرار فيها.¹

¹ - فيصل محمود الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

كما يقصد بنقطة التعادل تلك النقطة التي تتعادل عنده التكاليف الكلية الثابتة والمتغيرة مع الإيرادات الكلية بحيث لا يتحقق لا ربح ولا خسارة.

كما أنها تعرف بكمية الإنتاج التي يكون عندها الربح صفراً أي هي عبارة عن مستوى التشغيل أو المبيعات الذي لا يتحقق عنده ربح أو خسارة.¹

يعد تحليل التعادل أداة مهمة من أدوات التخطيط المالي والرقابة المالية في آن واحد حيث يظهر العلاقة بين الإيرادات والتكاليف.²

■ طرق لتحليل التعادل:

هناك طريقتين لتحليل التعادل نذكرها فيما يلي: ³

أولاً: الطريقة الرياضية (الطريقة الجبرية):

تحتسب نقطة التعادل بموجب هذه الطريقة بالوحدات وتقوم هذه على معادلة رياضية تستند إلى مبدأ التعادل.

مجموع الإيرادات = مجموع التكاليف. (أ)

مجموع الإيرادات = مجموع التكاليف المتغيرة + مجموع التكاليف الثابتة. (ب)

كمية الوحدات المباعة × سعر البيع = كمية الوحدات المباعة × الكلفة المتغيرة للوحدة الواحدة + التكاليف الثابتة. (ج)

و يمكن التعبير عن متغيرات المعادلتين (ب) و (ج) بالمختصر التالي:

إجمالي إيرادات التعادل = سعر البيع × الكمية المباعة.

ثانياً: الطريقة البيانية:

تحدد نقطة التعادل بيانياً باستخدام الشكل البياني، ومن خلال تقدير أو حساب التكلفة والإيرادات لكل من مستويات الإنتاج المختلفة وكذلك تقدير التكلفة الثابتة ثم رسم هذه العلاقات على محورين:

- **المحور العمودي:** يقيس الإيرادات والتكاليف بالدينار.

- **المحور الأفقي:** يقيس الوحدات المنتجة والمباعة وعند تحديد كل من المحورين يتم بعد ذلك تحديد نقطة التعادل التشغيلية بالخطوات التالية:

¹ - محمود عزت اللحام وآخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 163.

² - محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013، ص 135.

³ - نفس المرجع، ص 139.

- رسم خط أو منحني الإيرادات الكلية.
- تحديد نقطة تقاطع الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية.

■ أهداف تحليل التعادل واستعمالاته:

في حالة اضطرار منظمة الأعمال إلى تخفيض حجم الإنتاج أو إضافة خطوط إنتاج جديدة فإن تحليل التعادل سوف يساعدها على تحقيق الأهداف:¹

- تحديد كمية المبيعات الواجب إنتاجها لتغطية مصروفات التشغيل؛
- تحديد صافي الربح المتوقع تحقيقه عند مستويات الإنتاج المختلفة؛
- التعرف على كمية المبيعات التي تضمن تحقيق الأرباح المخططة؛
- تسعير المنتجات السلعية والخدمية؛
- اتخاذ القرارات الإدارية المثلى بخصوص عقود البيع والخاصة بالمنتجات الجديدة أو القديمة؛
- إعداد القوائم المالية التقديرية.

¹- فيصل محمود الشواورة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل، ظهرت في منتصف القرن العاشر عندما كان يستعين فيها آنذاك المستخدمون وأصحاب الصلة لإتخاذ قراراتهم الاقتصادية ولعل ما ساعد على انتشارها بين المحللين والمستخدمين سهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء ووجه النشاط المختلفة.

المطلب الأول: ماهية النسب المالية

1. تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعاريف وتسوق منها التعاريف التالية:

- النسب المالية عبارة عن علاقة بين متغيرين وناتج هذه المقارنة لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة تسمى بالنسبة المرجعية على ضوء عملية المقارنة يمكن تقييم الموقف.¹
- كما يعرفها البنك الفرنسي لجويلية 1974: على أنها علاقة تربط بين مقدارين يمثل أحدهما البسط والآخر المقام وقد يمثل هذان المقداران معطيات خام، حسابات الميزانية والتسيير، ورأس المال لعامل القيمة المضافة... إلخ، وتكون معرفة بحسابات أقل تعقيدا.²

2. خصائص النسب المالية:

يمكن حصر أهم النسب خصائص النسب المالية في النقاط التالية:

- 1.2. التجانس: وهي أن تكون المقادير السنوية معروفة بدقة وقابلة للمقارنة فيما بينها من حيث محتواها، تقييمها النقدي وتواريخ وضعها.
- 2.2. الدلالة: أن تكون النسب معبرة عن الهدف المراد من التحليل المالي مثلا: البنوك لكي تمنح قروض للمؤسسات شرط أن تتمتع هاته الأخيرة بالاستقلالية المالية.
- 3.2. الانتقاء: النسب عديدة ولكن لفاعلية التحليل ينبغي أن تكون النسب المختارة صالحة للتعبير عن الوضعية المالية المدروسة.
- 4.2. الذاتية: يتوقف اختيار النسب المالية على المحلل المالي ذاته حيث يمكن استعمال نسب مختلفة لقياس نفس الظاهرة.

¹ - منير صالح هندي، الإدارة المالية (مدخل لتحليل معاصر) المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 1991، ص43.

² -vearge dépaillons, gestion financière, 8 eme édition Sirey, paris, 1983, p 231.

3. أهمية النسب المالية:

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن النسب المالية تلعب دوراً مهماً في تشخيص الحالة المالية للمؤسسة وذلك من خلال ما يلي:¹

- تقدم لنا معلومات وإيضاحات حول فعالية المؤسسة وتوازنها المالي؛
- تمكن من متابعة تطورات المؤسسة لفترات متعددة؛
- متابعة الوضعية المالية للمؤسسة والسماح للمديرين باتخاذ قراراتهم؛
- تمكن من معرفة إمكانية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛
- تحديد مدى استطاعة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة.

4. أسس التحليل المالي بواسطة النسب:

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عن العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب وتتمثل هذه الأسس في:²

أ. تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح: لا بد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.

ب. تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل: يجب على المحلل المالي أن يستند إلى هدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي يتعين بها والقوائم الشمولية وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل.

ج. تحديد الحد الأقصى والأدنى المقبول لكل نسبة: تعد النتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر ونشاطات المؤسسة لكن ليس بالضرورة دائماً أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لا بد من وضع حدود تسن متى يكون النسبة مقبولة أو جيدة ومتى تكون غير مقبولة.

د. وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة: يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.

¹ - محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997، ص 37.

² - عبد الحليم كراجة والآخرين، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص 157.

هـ. اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل: تجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها وكل سنة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية

بشكل عام غالبا ما يتم تقسيم وتبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة وذلك على أسس مختلفة فهناك ما يبوب النسب والمحاسبة على أساس المصدر أو القائمة المالية التي تستخرج منها النسب:

- مجموعة نسب تتعلق بقائمة المركز المالي؛
- مجموعة نسب تتعلق بقوائم نتائج الأعمال؛
- مجموعة نسب مشتركة تتعلق بقائمة المركز المالي وقائمة نتائج الأعمال.

و من ناحية أخرى هناك من يقسم النسب على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة أنواع رئيسية:

1. نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير (نسب السيولة)؛
2. نسب قياس الربحية؛
3. نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل؛
4. مجموعة نسب هيكل التمويل؛
5. مجموعة نسب استخدامات الأموال؛
6. نسب قياس الإنتاجية.

و هناك من يبوب النسب على أساس الأجوبة التي يمكن أن تجيب عنها كل المجموعات. ويتم تبني إحدى التصنيفات الشائعة للنسب على النحو التالي:

- نسب السيولة؛
- نسب النشاط؛
- نسب الهيكل؛
- نسب المردودية " الربحية "؛
- نسب القيمة السوقية.

1. نسب السيولة:¹

تهدف هذه النسب إلى التحليل وتقسم مركز رأسمال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره والهدف الأساسي من التحليل هو الحكمة على مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية.

و تركز نسب السيولة بصفة خاصة في المؤشرات والنسب التالية:

■ نسبة السيولة العامة: وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموعة الأصول المتداولة}}{\text{مجموعة الديون القصيرة الأجل}}$$

و تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة الأصول المتداولة في تمويل الديون قصيرة الأجل أي ذلك الجزء من الديون التي تغطيها الأصول المتداولة وتميز الحالات التالية:

- إذا كانت نسبة السيولة العامة < 1: يعني أن رأس مال العامل موجب وفي الحالات المثالية للمؤسسة.

- إذا كانت نسبة السيولة العامة > 1: معناه أن رأس مال العامل سالب فالمؤسسة إذن في حالة سيئة فعليها أن تراجع هيكلها المالي وذلك بزيادة إما الديون طويلة الأجل أو رأس مال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.

- إذا كانت نسبة السيولة العامة = 1: يعني أن رأس مال العامل معدوم وأن المؤسسة مولت كل أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل.

■ نسبة السيولة المختصرة (الناقصة): تعتبر هذه النسبة أكثر دقة من الأولى وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموعة القيم الجاهزة} + \text{مجموعة القيم الغير الجاهزة}}{\text{مجموعة الديون القصيرة الأجل}}$$

تحسب هذه النسبة عادة بعد حساب نسبة السيولة العامة للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق (القيم القابلة للتحقيق)، وتحسب هذه النسبة من أجل توضيح مدى قدرة أصول المؤسسة

¹ - هيثم محمد الزغبي: الإدارة والتحليل المالي، دار الطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 237.

في الأجل القصير على الوفاء بالالتزامات وتكون هذه النسبة في الحالة العادية محصورة ما بين [0.3-0.5].

■ نسبة السيولة الآنية:

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = \frac{\text{مجموعة القيم الجاهزة}}{\text{مجموعة الديون القصيرة الأجل}}$$

تعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أي في الآجال القصيرة حيث أنه في حالة كانت أغلب ديون المؤسسة مستحقة خلال أيام فقط تكون نسبة السيولة الآنية أقل من الواحد.

أما إذا كانت هذه الديون تمتد إلى عدة أسابيع أو شهر فيجب أن تكون هذه النسبة محصورة ما بين [0.3-0.5].

2. نسبة النشاط:

تستخدم هذه النسبة لتقييم مدى نجاح إدارة الموجودات والمطلوبات أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ومن ثم قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1.2. نسبة دوران المخزون:

و هي تحسب مدة تصريف المخزونات حيث تدل على تحكم أو عدم تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها.

و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{الاستهلاك السنوي}}{\text{متوسط المخزون}}$$

و نجد:

$$\text{معدل دوران المنتجات تامة الصنع} = \frac{\text{المخزون المتوسط للمنتجات تامة الصنع}}{\text{سعر التكلفة (تكلفة المبيعات)}} \times 12 \text{ أو } 360$$

و هي تدل على مدى تصريف المنتجات تامة الصنع.

$$\text{معدل دوران المواد الأولية} = \frac{\text{متوسط مخزون المواد الأولية}}{\text{تكلفة منتجات السنة}} \times 12 \text{ أو } 360$$

و هي تدل على تجديد المواد الأولية بالمؤسسة.

$$\text{نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزون} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{المخزونات}}$$

و هي توضح مدى تغطية رقم الأعمال للمخزونات.

2.2. معدل دوران العملاء:

توضح لنا هذه السياسة التجارية للمؤسسة التي تنتهجها اتجاه عملائها وتشير إلى المدة التي تمنحها المؤسسة لزيائنها لتسديد حقوقهم وينبغي أن تكون هذه المدة أقل من مدة دوران الموردين وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران العملاء} = \frac{\text{عملاء + أوراق القبض}}{\text{مبيعات السنة}} \times 12 \text{ أو } 360$$

3.2. معدل دوران الموردين:

و يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{موردون} + \text{أوراق الدفع}}{\text{مشتريات السنة}} \times 12 \text{ أو } 360$$

3. النسب الهيكلية:¹

النسب الهيكلية هي تلك النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية.
- كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

وتتوزع هذه النسب إلى:

1.3. نسبة التمويل الدائم: أو نسبة التوازن الهيكلي وهي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{مجموعة الأموال الدائمة}}{\text{مجموعة الأصول الثابتة}}$$

من العلاقة نستنتج الحالات التالية:

- نسبة التمويل الدائم = 1: وهذا يعني انعدام رأس المال العامل الدائم أو الصافي وهذا ليس في صالح المؤسسة.
- نسبة التمويل الدائم < 1: وهذا يعني وجود رأس مال العامل الدائم أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.

¹-منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- نسبة التمويل الدائم سلبية: أي أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة تمول عن طريق ديون قصيرة الأجل وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

2.3. نسبة التمويل الذاتي (الخاصة):

و هي نسبة مكملة لنسبة الأول وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{مجموعة الأموال الخاصة}}{\text{مجموعة الأصول الثابتة}}$$

و تبين لنا هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة أي مدى اعتمادها على التمويل الداخلي ويمكن أن نميز الحالات التالية:

- نسبة التمويل الذاتي = 1: أي الأصول الثابتة = الأموال الخاصة وهذا يعني رأس مال العامل الخاص معدوم إذا فكل الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة.

- نسبة التمويل الذاتي < 1: وهذا يعني أن المؤسسة تمول فيها قيمها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال.

3.3. نسبة الاستقلالية المالية (المديونية):

و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{مجموعة الأموال الخاصة}}{\text{مجموعة الديون}} \quad \text{أو} \quad \frac{\text{مجموعة الأموال الخاصة}}{\text{مجموعة الخصوم}}$$

و يفصل المالىون أن النسبة الأولى محصورة بين [1-2] حيث يقوم البنك بالموافقة على الإقراض إذا تحقق هذه النسبة.

أما بالنسبة للنسبة الثابتة فلا يجب أن ينخفض عن 0.5 وهي توفي نفس المعنى الأول.

4.3. نسبة قابلية التسديد: أو القدرة على السداد.

و تحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \frac{\text{مجموعة الديون}}{\text{مجموعة الأصول}}$$

و تستعمل هذه النسبة لمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أمواله وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي خفض أوفر للحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي 0.5.

4. نسب المردودية:

إن الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والاستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي إلى أعلى نسب للوصول إلى نتائج جيدة مردودية أكبر وهي تتمثل في:²

■ نسبة مردودية الأصول:

تعبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين ما تحصلت عليه المؤسسة وما استخدمته في عملية النشاط.

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموعة الأصول}}$$

■ نسبة مردودية النشاط:

تمثل العائد الناتج من عملية الاستغلال فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه رقم الأعمال من نتيجة وتحسب وفق ما يلي:³

¹ - ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1991، ص 47.

² - طير الويزة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

³ - اليمين السعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإدارة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، سنة 2008 - 2009، ص 97.

$$\frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال}} = \text{نسبة مردودية النشاط}$$

فهي تهتم بمقياس مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة مبيعاتها عالية.

■ نسبة مردودية الأموال الخاصة:

يتعلق الأمر بالأموال الخاصة بعد تخصيص النتيجة وبعد إدماج مؤونات الأخطار غير المحددة أو المحتملة دون سندات المساهمة يتكون البسط من النتيجة الصافية باعتبارها العائد النهائي للملاك أو القدرة على التمويل الذاتي التي تتميز مقارنة النتيجة الصافية بأنها الأقرب إلى الواقع المالي مع كونها أقل حساسية للتأثيرات الجانبية.

و نظرا لتضمنها لمخصصات الإهلاك وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{نسبة مردودية الأموال الخاصة}$$

■ نسبة مردودية الأموال الدائمة:

تشمل الأموال الدائمة الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل مضافا إليها سندات المساهمة فلما أضفنا في المقام الديون طويلة الأجل وسندات المساهمة فإن البسط يجب كذلك أن يحتوي أيضا عوائد هذه الديون فتصبح النسبة على الشكل التالي:

$$\frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{فوائد الديون}}{\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون وسندات المساهمة}} = \text{نسبة مردودية الأموال الدائمة}$$

5. نسب القيمة السوقية:

تمكن هذه المجموعة من النسب المالية من المزج بين البيانات المحاسبية والمعلومات المالية الخاصة بسوق الأوراق المالية وهي تساعد إدارة المشروع على التعرف على اتجاهات المستثمرين.

و تشمل ما يلي:¹

■ نسبة سعر السهم إلى إيرادية:

تشير هذه النسبة إلى ما يرغب المستثمر في دفعه مقابل كل \$ أرباح.

$$\frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{إيرادات السهم الواحد}} = \text{نسبة سعر السهم إلى إيرادية}$$

■ نسبة التوزيعات إلى سعر السهم:

تهتم هذه النسبة بالتوزيعات وعلاقتها بالسعر السوقي للأسهم.

$$\frac{\text{التوزيعات للسهم}}{\text{السعر السوقي}} = \text{نسبة التوزيعات إلى سعر السهم}$$

■ نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية:

و تظهر هذه النسبة قيمة ما يرغب المستثمر في دفعه مقابل القيمة الدفترية لأموال الملكية.

$$\frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} = \text{نسبة القيمة السوقية للسهم}$$

¹ -محمود عزت اللحام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 223، ص 224.

المطلب الثالث: حدود استخدام النسب المالية في التحليل المالي

على الرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة إلا أنها تعاني من بعض القيود التي تحد من استعمالها في تقييم أداء المؤسسات ومن بين هذه القيود ما يلي:¹

■ يصعب في الكثير من الحالات تطبيق أسلوب النسب المالية في المؤسسات الكبيرة التي تتميز بوجود أرقام متعددة تعمل في صناعات مختلفة لصعوبة إجراء مقارنة بالنسبة لها مع متوسطات الصناعة لذلك يمكن القول أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يكون أكثر نفعاً في حالة المؤسسات الصغيرة بالمقارنة من المؤسسات الكبيرة المتعددة الأقسام والأنشطة.

■ يؤثر التضخم سلباً على ميزانيات المؤسسة فالقيم المسجلة غالباً ما تكون مختلفة القيم الفعلية تبعاً لذلك تصبح بيانات القوائم المالية مشوهة بفعل التضخم، يؤثر على تكاليف الاهتلاك وتكاليف المخزون، فإن هذا التأثير ينتقل إلى الأرباح وتبعاً لذلك فإن تحليل النسب المالية عبر الزمن أو من خلال المقارنة مع المؤسسات الأخرى قد يأتي بنتائج مضللة تعتمد على الحكم الشخصي أكثر من اعتمادها على الجوانب الموضوعية.

■ يمكن للعوامل الموسمية أن تؤثر على التحليل بالنسب، خاصة في بعض الصناعات مثل: صناعة المواد الغذائية.

■ قد يظهر للمؤسسة بعض النسب التي تبدو ضعيفة مما يجعل من الصعب الحكم على وضع المركز المالي للمؤسسة، ويرى البعض أنه يمكن استخدام الأساليب الإحصائية لتحديد أثر الصافي للنسب وتأسيس على التحليل الإحصائي بهذه النسب يمكن تصنيف المؤسسات تبعاً لدرجة احتمال تعرضها لمشاكل مالية من عدمه.

■ تؤثر القواعد الممارسات المحاسبية المتبعة على القوائم المالية بل قد تشوهها الأمر الذي يؤثر في مصداقية نتائج تحليل لهذه القوائم ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- تعدد طرق تقييم المخزون؛
- تعدد طرق حساب الاهتلاك.

¹ -عاطف وليد أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجماعي، الاسكندرية، 2006، ص114.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الصعوبات التي تتعلق بعدم قدرة النسب على إعطاء توقعات مستقبلية ويعود ذلك على اقتصار التحليل على فترة زمنية محددة تقع بين نهاية السنة المالية المنتهية وبين بداية السنة المالية الجديدة.

المبحث الثالث: التشخيص المالي

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تلبية حاجيات ورغبات العميل لضمان بقاءها ونموها ما يجعلها تركز على تشخيص وضعيتها المالية باستخدام طرق مختلفة ومن خلال مجموعة من المراحل بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف فيها.

و عليه سنعرض في هذا المبحث مفهوم التشخيص المالي من خلال تعريفه وأهدافه إضافة إلى أنواعه وأيضا المراحل المتبعة في عملية التشخيص المالي.

المطلب الأول: مفهوم و أهداف التشخيص المالي

الفرع الاول : مفهوم التشخيص المالي

يقصد بالتشخيص المالي تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية وبذلك توقع المخاطر المالية التي تهدد المؤسسة.¹

الفرع الثاني: أهداف التشخيص المالي

يمكن إيجاز أهداف التشخيص المالي في النقاط التالية:²

- إن نشاط وتطور أي مؤسسة يعتمد أساسا على الملاءمة المالية والمردودية، والهدف الرئيسي من التشخيص المالي هو تقييم أوضاع التوازن المالي وقياس العائد على رأس المال المستثمر، حيث يقيم هذا الهدف درجة الاستقلال الذاتي للمؤسسة وربما قيمتها في السوق.
- البحث عن الخلل الوظيفي في وضعية المؤسسة أو أدائها؛
- إيجاد أسباب الاختلال؛
- إعطاء الحلول الناجعة للاختلالات من أجل تصحيح وضعية المؤسسة.

و بما أن الهدف من التشخيص المالي يتمحور حول المردودية الاقتصادية للمؤسسة وتوازنها المالي. وهو أيضا الهدف الذي يسعى إليه المستفيدون من التشخيص (المساهمون والدائنون .. إلخ)، إلا أنه قد يختلف حسب علاقة كل مستفيد بالمؤسسة

لكن يمكن إجمالاً حصرها في مجموعتين حيث:

¹ - يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، التسيير المالي الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 45.

² - عقبة قطاف، أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2009/2008، ص 5.

- **بالنسبة للمساهمين أو الشركاء:** قياس المردودية المالية والاقتصادية، الأمن (مخاطر الفشل).
- **بالنسبة للدائنين:** قياس القدرة على سداد الديون ودفع الفوائد (خطر الفشل).

المطلب الثاني: أنواع التشخيص المالي

يمكن تمييز ثلاث أنواع من التشخيص المالي وهي: ¹

الفرع الأول: التشخيص التطوري

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع المالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أولاً: تطور النشاط:

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن اعتماداً على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية. .. إلخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض)، ويستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردياً مع تطور النشاط.

ثانياً: تطور أصول المؤسسة:

تعتبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة أنشطة المؤسسة، ومن ثمة مراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضرورياً لتشخيص النمو الداخلي والخارجي، كما يعد مؤشراً استراتيجياً هاماً يعبر عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو والبقاء أو الانسحاب من السوق.

ثالثاً: تطور هيكل دورة الاستغلال:

يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردين، المخزونات والتي تشكل مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، والتي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رأس المال)، ومن أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

¹ - يوسف قريشي وإلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 49، 51.

رابعاً: تطور الهيكل المالي:

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساس في الأموال الخاصة وأموال الاستدانة، وبناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية، وتأثير الاستدانة على المردودية... إلخ.

خامساً: تطور المردودية:

تعتبر المردودية الهدف الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمانا للبقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه مراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري، وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية الرافعة المالية.

الفرع الثاني: التشخيص المقارن

إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبة عبر الزمن فإن التشخيص المقارن يركز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية.

و يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

الفرع الثالث: التشخيص المعياري

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسة مختصة.

المطلب الثالث: خطوات التشخيص المالي

يمكن حصر خطوات التشخيص المالي في خمسة مراحل وهي:¹

1. المرحلة الأولى: و يتم فيها تحديد أهداف التحليل والتي قد تكون كل أو إحدى الأهداف التالية:

1.1. دراسة وسائل المؤسسة ويكون ذلك من خلال دراسة:

- الهيكل المالي؛
- الخزينة.

2.1. دراسة سير عمل نشاط المؤسسة ويكون ذلك بدراسة:

- النشاط؛
- المردودية.

2. المرحلة الثانية: إعداد المصادر المختلفة للمعلومات: تحضير مختلف مصادر المعلومات وهي:

1.2. المعلومات غير المحاسبية:

- داخل المؤسسة؛
- خارج المؤسسة.

2.2. المعلومات المحاسبية:

- الميزانية المحاسبية وملاحقتها أو الميزانية الوظيفية، أو الميزانية المالية.
- جدول حسابات النتائج والمصاريف، إضافة إلى بعض الجداول كجدول التمويل قاعدة هذه البيانات تعالج بالنسب كل حسب.

3. المرحلة الثالثة:

يتم خلال هذه المرحلة اختيار أدوات التحليل المالي الأفضل لتحقيق الأهداف والمناسبة من أجل تحديد الأهداف المتبعة بشكل أفضل:

- التوازن المالي؛
- القدرة على السداد؛
- الخطر المالي والاقتصادي؛

¹- عقبة قطاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12.

- المردودية؛
- النمو؛
- التمويل المالي الذاتي.

4. المرحلة الرابعة:

التشخيص المالي: ويتم من خلال هذه المرحلة تحديد مزايا ومساوئ وضعية المؤسسة والمستخلصة من عملية التحليل المالي والتي قد تكون:

1.4. المزايا: ويقصد بها نقاط القوة التي تمتلكها المؤسسة والتي قد تكون:

- المرونة؛
- المردودية العالية؛
- السيولة جيدة؛
- نمو قوي.

2.4. المساوئ: ويقصد بها نقاط الضعف في وضعية المؤسسة والتي قد تكون:

- تدني النتائج؛
- تدني رقم الأعمال؛
- عدم كفاية الموارد الدائمة؛
- عدم كفاية الاستثمار؛
- انخفاض الخزينة؛
- كثرة الديون.

5. المرحلة الخامسة:

و هي آخر مرحلة من مراحل التشخيص المالي والتي يتم فيها وضع التقرير النهائي لعملية التشخيص، والذي يوضح كل المراحل المتبعة بدءا بتوضيح أهداف التشخيص ومصادر المعلومات المستخدمة والجهة المستفيدة منه وصولا إلى نتائج التقييم والمتمثلة في نقاط القوة والضعف المالية في وضعية المؤسسة وذلك مرورا بتوضيح الأدوات المالية المستخدمة في عملية التحليل، وأخيرا يختم التقرير بوضع التوصيات التي يراها المشخص مناسبة لتصحيح الاختلالات والمحافظة على الوضعيات الجيدة في وضعية المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني:

في نهاية هذا الفصل يمكننا القول أن كل مؤسسة اقتصادية لا تكتفي بإعداد القوائم المالية ولكنها تقوم بدراساتها وتحليلها ودراسة مختلف التوازنات وهذا عن طريق أدوات التحليل المالي المتمثلة في رأس المال العامل والاحتياجات منه والخزينة الصافية ونقطة التعادل، كما تطرقنا خلال هذا الفصل إلى ماهية وأنواع النسب المالية وشهدنا كذلك التشخيص المالي والذي يكون الهدف منه تقييم أوضاع التوازن المالي وقياس العائد على رأس المال المستثمر ومدى استقلال المؤسسة ذاتيا وهذا ما سنتعرض إليه في الجانب التطبيقي للدراسة والذي سيأتي في الفصل الموالي.



الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة

مطاحن بن هارون

"القرارم قوقة"

تمهيد:

سنقوم في هذا الفصل بإسقاط دراستنا النظرية التي قمنا بها على مجمع مطاحن بني هارون بالقرارم قوقة من خلال تقديمنا للمؤسسة، ثم قيامنا بالتحليل المالي لميزانياتها وذلك وفق المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم الشركة؛
- المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون.

المبحث الأول: تقديم الشركة

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم مؤسسة مطاحن بني هارون ومختلف أقسامها ثم نقوم بدراسة تحليلية لمصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة وذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: تقديم الشركة وأقسامها

حيث سنقوم في هذا المطلب بتعريف مكان التبرص ونشأته وتاريخ تأسيسه ومختلف الأقسام التي تتكون منها المؤسسة.

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن مؤسسة مطاحن بني هارون

إن محيط المؤسسة الجزائرية الاجتماعي والاقتصادي في عقد الثمانيات يختلف عنه في عقد الستينيات والسبعينيات وذلك لأن الدولة تبنت آليات جديدة كفيلة بتحقيق التطور فتداولت اهتمام كثيرا بمؤسساتها الاقتصادية ووضعت برنامجا مسطرا ومنظما من أجل التحكم في هذا الوضع وتسييره وفق المتطلبات، إذا تمثل كل مؤسسة صناعية وتجارية نموذج مصغر عن نظام الدولة ومن هذه النماذج نجد مؤسسة " الرياض " التي انبثقت في أول الأمر عن الشركة الوطنية " سومباك " التي تحولت فيما بعد إلى شركة ذات أسهم.

تأسست مؤسسة " الرياض " في 22 ماي 1965 أين كان مقرها في العاصمة حيث كانت تعتمد على مركزية القرارات ذات نظام اشتراكي وفي سنة 1982 عرفت هذه المؤسسة تعديل جذري تمثل في إعادة الهيكلة التي شهدتها السوق وذلك بتجزئة الوحدات الصغيرة حسب معايير معينة وانبثقت عنها مؤسسات جهوية وهي: الرياض الجزائر، الرياض سطيف، الرياض بلعباس، الرياض قسنطينة، الرياض تيارت.

و من هنا انبثقت مؤسسة الرياض قسنطينة التي تشمل 11 ولاية إدارية وتنقسم بدورها إلى:

- شركة فرعية لصناعة الخمائر؛
- شركة فرعية للتحاليل الخاصة بالنوعية؛
- بالإضافة إلى 9 مطاحن.

و بعد تحول اسمها إلى مجمع الرياض ثم إلى مركبات صناعية وتجارية تغيرت التسمية إلى الوحدة الإنتاجية والتجارية والجمع أصبح يسمى بسميد SMIDE بعد ما كان الرياض وتنقسم مؤسسة سميدي إلى عدة فروع أهمها:

- فرع مطاحن سبوس - عنابة -؛

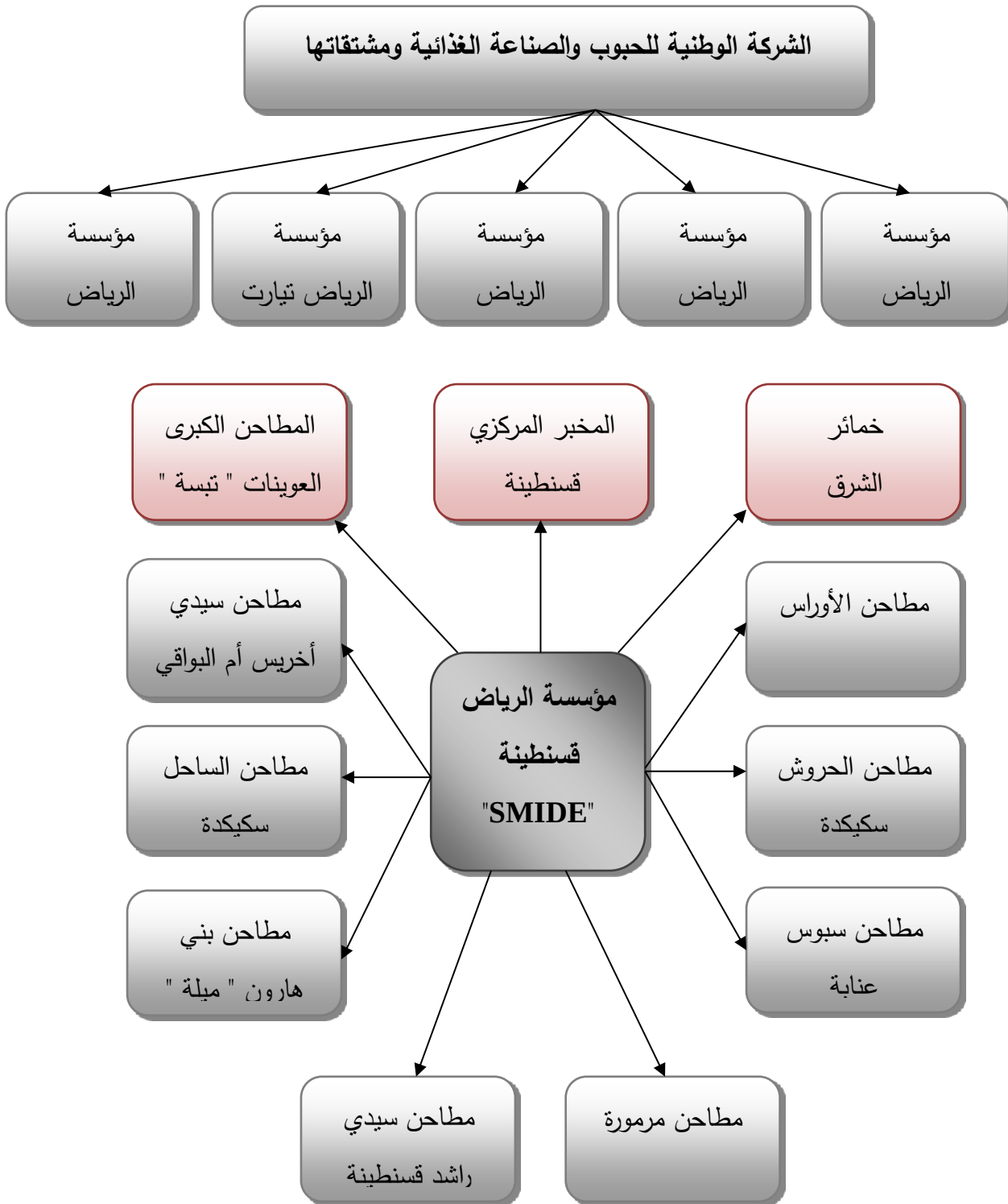
- فرع مطاحن سيدي راشد؛
- فرع مطاحن سيدي غريس - أم البواقي -؛
- فرع مطاحن الأوراس - باتنة -؛
- فرع مطاحن خمائر؛
- فرع مطاحن العوينات - تبسة -؛
- فرع مطاحن الحروش - سكيكدة -؛
- فرع مطاحن الساحل - سكيكدة -؛
- فرع مطاحن مرمورة - قالمة -؛
- فرع مطاحن بني هارون.

هذه الأخيرة التي نحن متواجدون بالحضور في الوحدة الإنتاجية والتجارية وفرع المحاسبة والمالية موضوع البحث والدراسة.¹

وقد قمنا بتلخيصها في الشكل التالي الذي يضم فروع مؤسسة سميد وهي:

¹ - بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لمؤسسة سميد (SMIDE)



المصدر: المصلحة الإدارية بالمؤسسة.

الفرع الثاني: تعريف الوحدة الإنتاجية والتجارية (UDC)¹

1. الموقع والمساحة:

تقع هذه الوحدة بدائرة القرارم قوقة ولاية ميله على الطريق الوطني رقم 27 الذي يربط بين ولايتي قسنطينة وجيجل، فهي إذن تحتل موقعا استراتيجيا هاما ويتربع على مساحة تقدر ب 7 هكتارات تشمل سكناات للموظفين وتحمل الرقم التسلسلي 431281 بمعنى:

- 43: رقم الولاية؛

- 12: الشهر الذي بدأ فيها نشاط الوحدة؛

- 81: السنة التي انطلقت فيها العملية الإنتاجية.

و قد بدأ أشغال بناء هذا المشروع في نوفمبر 1977 وانتهت به في نفس الشهر من سنة 1983 من طرف شركة مجرية وشركة وطنية وكانت الوحدة ستبدأ نشاطها الإنتاجي سنة 1981 ونظرا لتأخير أجهزة المصلحة تم تأجيل العملية إلى غاية 1983/11/05.

2. الطاقة الإنتاجية:

تقدر الطاقة الإنتاجية للوحدة ب 1600 قنطارا في اليوم أي بمعدل 66 قنطار في الساعة ويتم تموين الوحدة من طرف الديوان الوطني للحبوب ومشتقاتها (CCLS) وبعض الخواص.

كما تختص في إنتاج الفريضة بنوعها:

- فريضة الخبز ودقيق الخبز؛

- فريضة الممتاز؛

- فريضة إلى جانب النخالة ناتجة عن عملية الطعن والغريلة.

يقدر عدد عمال الوحدة ب 240 بما فيها عمال الأمن والحراسة ونظام عمال الوحدة متواصل. 24 سا/ 24 سا، ويقوم بعملية التسيير والإنتاج وهيكل إداري مكون من " 10 " مصالح تضمن السير الحسن والدقيق:

• مصلحة الصيانة؛

• مصلحة المستخدمين؛

• مصلحة الأمن الوقائي؛

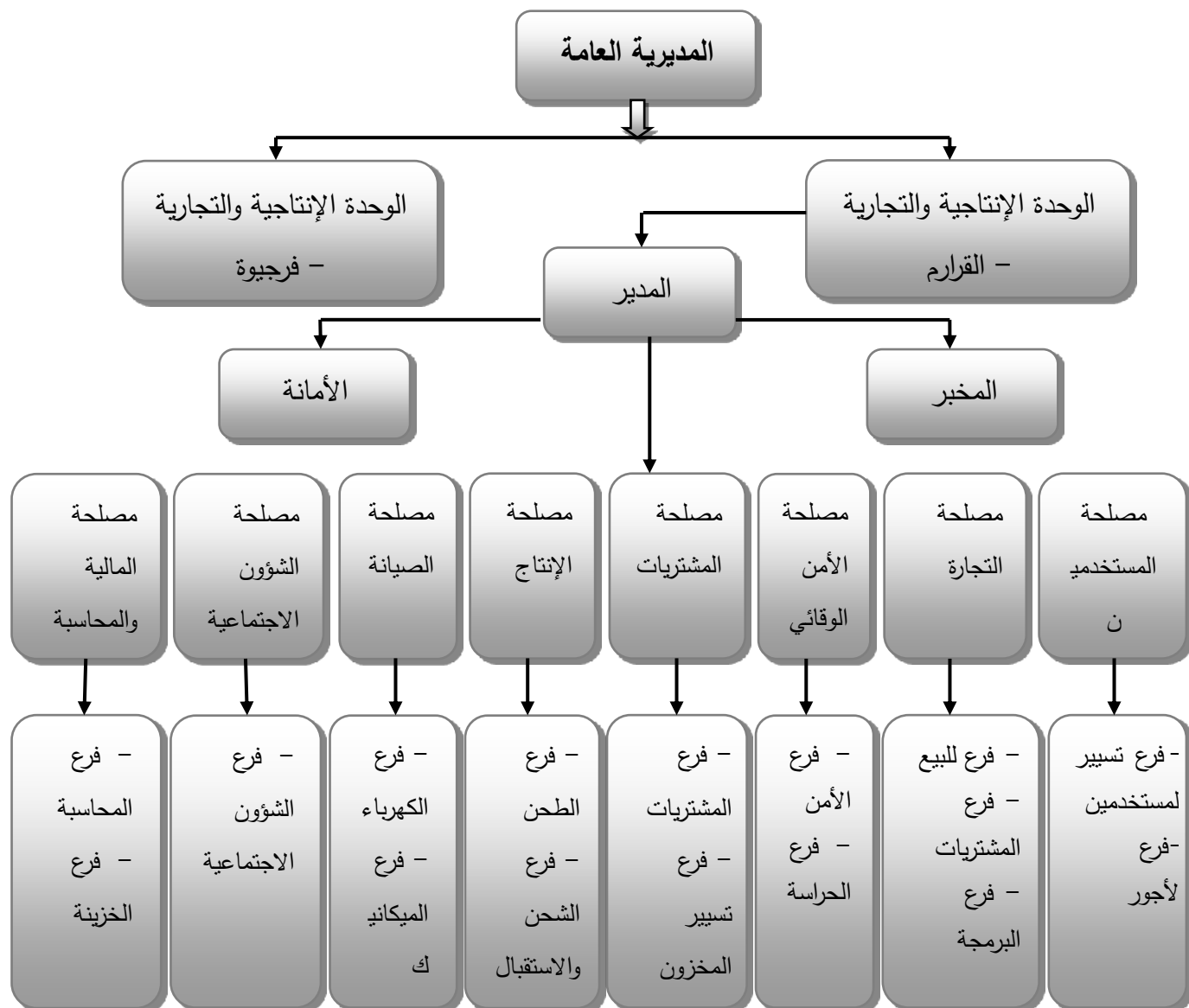
• مصلحة الشؤون الاجتماعية؛

¹ - بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

- مصلحة المشتريات؛
- مصلحة التجارة؛
- مصلحة الإنتاج والبرمجة؛ مصلحة المخبر؛
- مصلحة المحاسبة المالية؛
- مصلحة الأمانة.

و هذا موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للوحدة الإنتاجية والتجارية



المصدر: المصلحة الإدارية بالمؤسسة.

المطلب الثاني: الدراسة التحليلية لمصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة

في هذا المطلب سنقوم بإعطاء تعريف لمصلحة المحاسبة والمالية والهيكل التنظيمي لها.¹

الفرع الأول: تعريف مصلحة المحاسبة والمالية

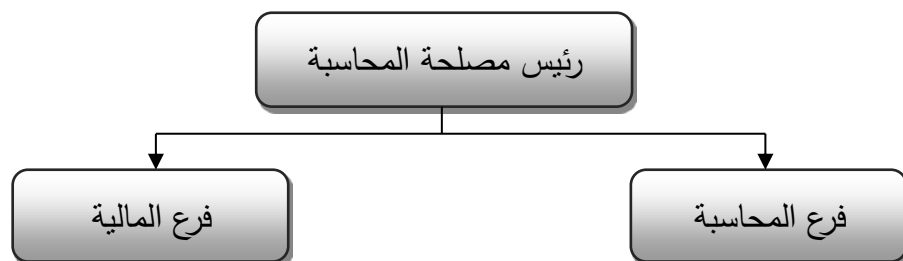
هي ملتقى لكل المصالح السابقة الذكر، ليس كأفراد وأنها عن طريق الوثائق المحاسبية التي تحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بكل مصلحة، ومن ثم تتضح لنا الوظيفة الجوهرية لهذه المصلحة إذ تعتبر كنظام تسيير مالي ومحاسبي في الوحدة فهي تعمل على المراقبة الدقيقة للوثائق المالية وذلك ابتداء من وضع المخططات التقديرية للمصاريف المتوقع صرفها والإيرادات الرامية لتحصيلها كذلك إنشاء مخطط مالي يكون بالتنسيق مع المديرية العامة فرع والمحاسبة والمالية، إلى غاية إعداد الميزانية الختامية للوحدة مروراً بمراحل جديدة لمعرفة وضعيتها المالية من حيث الربح والخسارة وهذه المراحل تتمثل في متابعة كل المعاملات التي تتم مع الزبائن والموردين، حيث يتم لهذه المصلحة مراقبة جميع الوثائق المتعلقة بعملية الشراء والبيع، تلك التي يتم مع المديرية العامة، ففيها تتم المراقبة لجميع الوثائق القادمة من جميع المصالح بالوحدة.

و ما لها علاقة بالبنوك والموردين، حيث يعد البنك الجزائري للفلاحة والتنمية الريفية " BADR " المتعامل الوحيد، ويشترط قسم المحاسبة أن يكون على أتم الاستعداد لتقديم نتائج العمليات في أي وقت وتحفظ الوثائق لمدة 10 سنوات في الأرشيف الخاص بالوحدة، فلا تتم عملية التسجيل إلا بعد التأكد من صلاحية الوثائق لها من طرف 03 عمال.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للمصلحة

الذي سنوضح فيه كل من دور رئيس المصلحة وفرع المحاسبة وفرع المالية.

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة والمالية



المصدر: المصلحة الإدارية للمؤسسة.

أولاً: رئيس المصلحة:

¹ - بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

يسهر على تسيير المصلحة وتطبيق السياسات المالية للوحدة الإنتاجية والتجارية وإعداد الميزانية في نهاية كل دورة محاسبية، ومتابعة الحسابات وتحليلها أي كل شهر يقوم بالتحليل مع التوقيع، كما يعمل على تنسيق النشاطات والتكفل بمراسلة المتعاملين مع الوحدة.

ثانيا: فرع المحاسبة العامة:

يهتم بمراقبة الوثائق القادمة من مختلف المصالح من حيث الصيغة القانونية وصحة المعلومات والتسجيل المحاسبي برئاسة رئيس فرع المحاسبة العامة يستعمل 7 أرقام في الحسابات الأولية منها رئيسة والباقي فرعية بالوحدة لا تتم عملية التسجيل المحاسبي إلا بعد التأكد من أن الملف يحتوي على الوثائق التالية: الفاتورة، مذكرة الإدخال، مذكرة الإخراج، إذن الطلبية.

ثالثا: فرع المالية (فرع الخزينة):

يهتم بجميع الأمور المالية كدخول وخروج الأصول، استنادا على طلبيات التسديد الآتية من جميع المصالح بعد التأكد من صحة الوثائق المرفقة ويكون التسديد عن طريق البنك بواسطة شيكات بنكية أو عن طريق الصندوق نقدا أو عن طريق التحويلات البنكية، كمثال على ذلك إعداد الشيكات للمصلحة عن طريق الصندوق نقدا أو عن طريق التحويلات البنكية لمصلحة المستخدمين كالسلفيات الاجتماعية، كما يقوم بالتسديد للموردين وإجراء عمليات التقارب البنكي في حالة تزويد الصندوق وبمال ثابت وحاليا يقدر ب 600.000.000 من قبل المديرية العامة BDR بعد تقديم طلب بذلك في وثيقة الإيرادات بالإضافة إلى المصاريف المستعجلة والتي تتجاوز 1500 دج بالنسبة للمشتريات والخدمات.

مصاريف المهام لا تقل عن 250000 دج كل هذه العمليات يشرف على تسجيلها رئيس فرع المحاسبة في يومية الصندوق ويومية البنك حيث يبين فيها المصاريف التي تتم انفاقها والقيمة الحقيقية للرصيد الباقي.¹

¹ - بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون

سنتناول في هذا المبحث تطبيقات التحليل المالي للميزانية على واقع مؤسسة بني هارون.

المطلب الأول: الميزانية المحاسبية (مؤسسة مطاحن بني هارون)

جدول رقم (10): ميزانية مؤسسة مطاحن بني هارون - خصوم -

2013/12/31	2014/12/31	2015/12/31	
600.000.000	600.000.000	600.000.000	حسابات رؤوس الأموال
494015501.15	494015501.15	494015501.15	رأس المال الصادر
1.096.251.666.40	1580582889.44	1677492726.05	مساهمة الدولة في رأس المال
			رأس المال غير المستدعى
			الاحتياطات
			فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
134259451.38	149629836.61	157453198.97	النتيجة الصافية
401493671.66			مرحل من جديد
2726020290.59	2824228227.2	2928961426.71	المجموع 1
		249957301.64	خصوم غير جارية
			قروض وديون مالية
			موردو التثبيات
			ديون مالية
			ديون أخرى غير جارية
79708339.69	72219291.72	67740181.50	ضرائب مؤجلة على خصوم
160319600.79	155441534.48	147379859.47	مخصصات ونواتج مقيدة سلفا
240027940.75	227630826.20	465077342.61	المجموع 2
			الخصوم الجارية
2925625.15	12433646.98	31382551.35	الموردون والحسابات الملحقه
27596233.32	69184095.88	99025972.96	عمليات الجمع
7892213.97	4641642.52	1846809.44	الضرائب
13435036.78	12933680.59	45483943.98	ديون أخرى
51849099.22	99193065.97	177739277.73	المجموع 3
3017897330.56	3151052119.37	3571778046.51	مجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية

جدول رقم (11): ميزانية مؤسسة بني هارون - أصول -

الأصول	القيم الخامة	2015/12/31 الاهتلاكات والمؤونات	القيم الصافية	2014	2013
الأصول غير الجارية					
- فارق الشراء	484231.50	286980.74	197250.76	294079.06	123963.31
- التثبيات غير المادية	3096740798.02	2335996024.11	760744773.91	795237172.62	840722704.54
- التثبيات الجاري إنجازها	264093570.93	-	264093570.93	7979730.64	
- السندات المساهمة					
المخصومة بواسطة المعادلة					
- المساهمة الأخرى وحسابات					
دائنة ملحقة					
سندات مثبتة أخرى	1780.000.000.00	-	1780000000	1430000000.00	1580.000.000.00
أصول مالية أخرى غير جارية	30916.50	-	30916.50	30916.50	30916.50
الضرائب المؤجلة على الأصول	21871772.84		21871772.84	23671851.91	26196778.68
مجموعة من الأصول إلى	54990700.69	54914511.05	76189.64	-	-
الاستعانة بمصادر خارجية					
مجموع الأصول الغير الجارية	5218211989.83	2391197551.90	2827014473.93	2257213768.73	2447074363.03
الأصول الجارية					
المخزونات الجاري إنجازها	267176117.57	6324874.89	260851242.68	233904725.74	158791759.91
ديون واستخدمات مماثلة					
الزبائن والحسابات الملحقة	37313130.54	34031281.72	3281848.82	293787.63	768794.61
الزبائن المجمع الشركات	54709085.82	-	54709085.82	43167265.82	43167265.82
مديونون آخرون	66249579.92	854365.50	65395214.42	42593341.06	34127887.50
الضرائب وما يماثلها	36754102.55		36754102.55	49175953.94	48079678.81
ديون أخرى					
نقديات وما شابهها					
توظيفات وأصول مالية جارية					
الخزينة	323772078.29	-	223772078.29	1000.000.000.00	285977580.88
		-		424703276.45	
مجموع الأصول الجارية	785974094.69	41210522.11	744763572.58	893838350.64	570822967.53
المجموع العام للأصول	6004186084.52	2432408038.01	3571778046.51	3151052119.37	3017897330.56

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

المطلب الثاني: التحليل المالي لميزانية مطاحن بني هارون

سنتناول في هذا المطلب إعداد عرض ميزانية مجمع مطاحن بني هارون ومؤشرات التوازن المالي

الفرع الأول: إعادة عرض ميزانية مجمع مطاحن بني هارون

و في هذا الفرع سنتطرق لعرض الميزانية المالية ويليها عرض للميزانية الوظيفية.

أولاً: إعداد الميزانية المالية:

الجدول رقم (12) الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون - أصول -

2013/12/31	2014/12/31	2015/12/31	الأصول
123963.31	294097.06	197250.76	الأصول غير الجارية
8407722704.54	79523712.62	760744773.91	- فارق الشراء
-	7979730.64	264093570.93	- التثبيتات غير المادية
			- التثبيتات الجارية إنجازها
			- السندات المساهمة المخصصة بواسطة
			المعادلة
	1430.000.000	1780.000.000.00	- مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة
1580000000	30916.50	30916.50	سندات مثبته أخرى
30916.50	23671851.91	21871772.84	أصول مالية أخرى غير جارية
26196778.68	-	76189.64	الضرائب المؤجلة على الأصول
-			مجموعة من الأصول إلى الاستعانة بمصادر
			خارجية
2447074363.03	2257213768.73	2827014473.93	مجموع الأصول الغير الجارية
158791759.91	233904725.74	260851242.89	الأصول الجارية
768794.61	293787.63	3281848.82	حسابات المخزونات والمنتجات قيد الصنع
43167265.82	43167265.82	54709085.82	ديون واستخدامات مماثلة
34127887.81	42593341.06	65395214.42	الزبائن والحسابات الملحقة
48079678.81	49175953.94	36754102.55	الزبائن المجمع الشركات
-			مديونون آخرون
			الضرائب وما يماثلها
			ديون أخرى
	1000000000.00	-	نقديات وما شابهها
285977580.88	424703276.45	223772078.29	توظيفات وأصول مالية جارية
			الخزينة
570822967.53	893838350.64	744763572.58	مجموع الأصول الجارية
3017897330.56	3151052119.37	3571778046.51	المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطلبة

لجدول رقم (13): الميزانية المالية لمؤسسة مطاحن بني هارون

2013/12/31	2014/12/31	2015/12/31	الخصوم
600.000.000	600.000.000	600.000.000	حسابات رؤوس الأموال
494015501.15	494015501.15	494015501.15	رأس المال الصادر
1.096.251.666.40	1580582889.44	1677492726.05	مساهمة الدولة في رأس المال
			رأس المال غير المستدعى
			الاحتياطات
			فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
134259451.38	149629836.61	157453198.97	النتيجة الصافية
401493671.66			مرحل من جديد
2726020290.59	2824228227.20	2928961426.71	المجموع رؤوس الأموال
		249957301.64	خصوم غير جارية
			قروض وديون مالية
			موردو التثبيات
			ديون مالية
			ديون أخرى غير جارية
79708339.69	72219291.72	67740181.50	ضرائب مؤجلة على خصوم
160319600.79	155441534.48	147379859.47	مخصصات ونواتج مقيدة سلفا
240027940.75	227630826.20	465077342.61	المجموع الخصوم الغير الجارية
2925625.15	12433646.98	31382551.35	الخصوم الجارية
27596233.32	69184095.88	99025972.96	الموردون والحسابات الملحقه
7892213.97	4641642.52	1846809.44	عمليات الجمع
13435036.78	12933680.59	45483943.98	الضرائب
			ديون أخرى
51849099.22	99193065.93	177739277.73	المجموع الخصوم الجارية
3017897330.56	3151052119.37	3571778046.51	مجموع

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

ثانيا: إعداد عرض الميزانية الوظيفية:

لانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية الوظيفية لابد من إجراء بعض التعديلات وذلك اعتمادا على المعلومات المدرجة في الميزانية نفسها وفي الملاحق:

جدول رقم (14): الميزانية الوظيفية لمجمع مطاحن بني هارون

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
2928961426.71	الموارد الثابتة:		الاستخدامات الثابتة:
	الأموال الخاصة	197250.76	- التثبيات غير المادية
6000000000.00	- رأس المال الصادر	760744773.91	- التثبيات المادية
1677492726.05	- الاحتياطات	264093570.28	- التثبيات
494015501.15	- مساهمة الدولة في رأس المال		التثبيات المالية:
157453198.97	- النتيجة الصافية	1780000000.00	- سندات مثبته أخرى
	الخصوم الغير الجارية	30916.50	- أصول مالية أخرى غير جارية
147379859.47	- مخصصات ونواتج مقيدة سلفا	21871772.84	- الضرائب المؤجلة على الأصول
249957301.64	- الديون المالية	76189.64	- مجموعة من الأصول إلى الاستعانة بمصادر خارجية
3326298587.82	مجموع الموارد الدائمة	2827014473.93	مجموع الاستخدامات الثابتة
	الخصوم المتداولة للاستغلال		الأصول المتداولة للاستغلال
4548943.98	- قروض وديون مالية أخرى	260851242.68	- حسابات المخزونات والمنتجات قيد
1846809.44	- ضرائب		الصنع
31382551.35	- الموردون والحسابات الملحقه	3281848.82	- الزبائن والحسابات الملحقه
		36754102.55	- الضرائب وما يماثلها
78713304.77	مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال	300887194.05	مجموع الأصول المتداولة للاستغلال
	- الخصوم المتداولة خارج الاستغلال		- الأصول المتداولة خارج الاستغلال
54709085.82	- المجمع والشركات	65395214.42	- مديونون آخرون
99025972.96	- عمليات الجمع		
67740181.50	- ضرائب مؤجلة على الخصوم		
221475240.28	مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	65395214.42	مجموع الأصول المتداولة خارج للاستغلال
	خزينة الخصوم		خزينة الأصول
0	- الخزينة	223772078.29	- الخزينة
0	مجموع الخزينة خصوم	22372078.29	مجموع الخزينة أصول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن

يتضمن هذا النوع مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية ومؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية ثم النسب المالية لمجمع مطاحن بني هارون.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية:

و سنتناول فيه مؤشرات التوازن المالي للميزانية المالية من أعلى الميزانية ثم من أسفل الميزانية ثم ننظر إلى التعليق عليها.

أ. من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة حيث:

الأموال الدائمة = رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم الجارية

جدول رقم (15): حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية لمجمع مطاحن بني هارون

البيان	2015	2014	2013
الموارد الدائمة	3394038768.78	3051859035.40	2966048231.39
الأصول الثابتة	2827014473.93	2257213768.73	2447674363.03
رأس المال العامل الصافي	75024294.85	794645285	518973868.31

المصدر: إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية لمطاحن بني هارون.

ب. من أسفل الميزانية:

رأس المال الصافي = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

جدول رقم (16): حساب رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية لمجمع مطاحن بني هارون

البيان	2015	2014	2013
الأصول الجارية	744763572.58	893838350.64	570822967.53
الخصوم الجارية	177739277.73	99193065.97	51849099.22
رأس المال العامل الصافي	567024294.85	79464528.6	518973868.31

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانية المالية لمطاحن بني هارون.

■ **التعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب خلال الثلاث سنوات حيث بلغ سنة 2013 (518973868.31) وارتفع سنة 2014 ليصل إلى (79464528.6) حيث انخفض سنة 2015 حيث بلغ (567024294.85).

و هو ما يعني أن المؤسسة تحترم قاعدة التوازن المالي وتملك هامش أمان يمكنها من مواجهة الصعوبات وننصح المؤسسة لتحسين أدائها بالبحث عن رأس المال العامل الأمثل لتحافظ على مستوى رأس المال العامل الصافي لأنها تستطيع من خلال هامش الأمان أن تواجه في أي وقت الدفع وتسديد ديونها.

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية:

1. رأس المال العامل:

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الدائمة - الاستخدامات المستقرة

$$= 332698587.82 - 2827014473.93$$

$$= 499284113.89$$

نلاحظ أن رأس المال العامل الوظيفي موجب وهذا يدل على أن الموارد الثابتة قادرة على تمويل الاستخدامات الثابتة.

2. الإحتياج في رأس المال العامل للاستغلال:

إحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال = الأصول المتداولة للاستغلال - الخصوم المتداولة للاستغلال

$$= 300887194.05 - 78713304.77$$

$$= 222166889.28$$

3. الإحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال:

إحتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = الأصول المتداولة خارج الاستغلال - الخصوم المتداولة خارج الاستغلال

$$= 65395214.42 - 221475240.28$$

$$= -156080025.86$$

4. احتياج رأس المال العامل (إ.ر.م.ع):

$$\begin{aligned} \text{(إ.ر.م.ع)} &= \text{احتياجات رأس المال العامل للاستغلال} + \text{احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال} \\ &= 222173889.28 + (-156080025.86) \\ &= 66083863.42 \end{aligned}$$

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة وهذا يدل على أن الخصوم المتداولة قادرة على تمويل مخزون المؤسسة ومدينوها.

5. الخزينة الصافية:

$$\begin{aligned} \text{الخزينة الصافية} &= \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم} \\ &= 0 - 223772078.29 \\ &= 223772078.29 \end{aligned}$$

نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا يدل على أن رأس المال العامل أعلى من احتياجات رأس المال العامل وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة.

■ **التعليق:** نلاحظ من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وفي هذه الحالة تكون الموارد الدائمة أكبر في الأصول الثابتة ويظهر هنا الفائض في شكل سيولة وهو ما يشكل خزينة موجبة وبالتالي ننصح المؤسسة بالمحافظة على هذا المستوى الذي يمكنها من تمويل جزء من الأصول المتداولة حتى يستمر تحسن أدائها وتشخيص وضعيتها المالية.

ثالثاً: النسب المالية لمجمع مطاحن بني هارون:

1. نسب السيولة:

أ. نسبة التداول:

نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

جدول رقم (17): حساب التداول

البيان	2015	2014	2013
الأصول الجارية	744763572.58	893838350.64	570822967.53
الخصوم الجارية	177739277.73	99193065.97	51849099.22
نسبة التداول	4.190	9.011	11.009

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

■ **التعليق:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التداول: 11.009 لسنة 2013 قد انخفضت في 2014 لتصل إلى 9.011 وبعدها انخفضت سنة 2015 لتصل إلى 4.190 وبما أن هذه النسبة في الثلاث السنوات محل الدراسة أكبر من المقياسين المناسبين للتداول الذي يساوي (1.1) وهذا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة حيث يدل على أن الأصول الجارية تغطي الخصوم الجارية أي مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها.

ب. نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية - المخزون) / الخصوم الجارية

جدول رقم (18): حساب نسبة السيولة السريعة

البيان	2015	2014	2013
الأصول الجارية	483912329.69	65996249	570822967.53
الخصوم الجارية	177739277.73	99193065.97	51849099.22
نسبة السيولة السريعة	2.722	6.653	7.946

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

■ **التعليق:** يتبين من خلال الجدول أن مقابل كل دينار من الخصوم الجارية هناك (7.946) دينار من الأصول السريعة التحول إلى نقدية سنة 2013 مقابل (6.653) سنة 2014 و(2.722) سنة 2015.

و بما أن النسب أكبر من المقياس المناسب للسيولة السريعة (1.1) فإنه مؤشر جيد للمؤسسة وهذا يعني أن الأصول سريعة التحول كافية لمواجهة الخصوم الجارية بالأصول الجارية ودون اللجوء إلى المخزون وهي نسب مساهمة جيدة تساهم في تشخيص وضعية المؤسسة المالية.

ج. نسبة النقدية:

نسبة النقدية = الموجودات وما يماثلها / الخصوم الجارية

جدول (19): حساب نسبة النقدية

البيان	2015	2014	2013
الموجودات وما يماثلها	323772078.29	285977580.88	16422106.78
الخصوم الجارية	177739277.73	99193065.97	51849099.22
نسبة النقدية	1.821	5.515	9.729

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

■ **التعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة قد انخفضت سنة 2014 مقابل سنة 2013 حيث كان يتوافر المجمع سنة 2013 على سيولة نقدية قدرها (9.729) دينار لكل دينار من خصوم الجارية وفي سنة 2014 بلغت (5.515) دينار وبما أن نسبة السيولة النقدية في ثلاث سنوات محل الدراسة أكبر من النسبة المقبولة (1 - 0.35) فهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة فننصحها بالمحافظة عليه.

2. نسب الهيكل التمويلي والسير المالي:

أ. نسبة التمويل الخارجي للأصول:

نسبة التمويل الجاري للأصول: (الخصوم الجارية + الخصوم الغير الجارية) / إجمالي الأصول
جدول (20): حساب نسبة التمويل الخارجي

البيان	2015	2014	2013
الخصوم الجارية + الخصوم الغير الجارية	642816620.34	326823892.2	291877039.9
إجمالي الأصول	3571778046.51	3151052119.39	3017897330.56
نسبة التمويل الخارجي	0.17	0.103	0.096

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

■ **التعليق:** تبين هذه النسبة أن المجمع يعتمد أكثر على الملاك من اعتماده على الغير في تدبير الأموال.

و في سنة 2013 تقدر نسبة الاقتراض (0.096) أما نسبة سنة 2014 قد بلغت (0.103) وفي سنة 2015 قد بلغت (0.17) مما يوضح بأن المجمع يتجه أكثر نحو الاعتماد على التمويل الداخلي لتغطية احتياجاته المالية.

ننصح المؤسسة بالاعتماد أكثر على الاستثمار والتمويل الخارجي.

ب. نسبة المديونية الكاملة:

نسبة المديونية الكاملة = (الخصوم الجارية + الخصوم الغير جارية) / الأموال الخاصة.

جدول (21): حساب نسبة المديونية الكاملة

2013	2014	2015	البيان
291877039.9	326823892.2	642816620.34	الخصوم الجارية + الخصوم الغير الجارية
263969.839.21	2059967658.52	2928961426.17	الأموال الخاصة
0.153	0.533	0.21	نسبة المديونية الكاملة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

ج. نسبة المديونية قصيرة الأجل:

حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل = الخصوم الجارية / الأموال الخاصة

جدول رقم (22): حساب نسبة المديونية قصيرة الأجل

2013	2014	2015	البيان
51849099.22	99193065.97	177739277.73	الخصوم الجارية
26399.839.21	2057658.52	2928961426.17	الأموال الخاصة
0.063	0.169	0.060	نسبة المديونية قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق داخلية للمؤسسة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال قيامنا بتحليل القوائم المالية لمجمع مطاحن بني هارون باستخدام أدوات التحليل المالي خلال فترة الدراسة (2013، 2014، 2015) توصلنا إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

بالنسبة لتحليل الميزانية: فمن خلال التحليل الوظيفي لميزانية المجمع تم التوصل إلى أن رأس المال العامل (FR) ذو قيمة موجبة واحتياجات رأس المال العامل ذو قيمة موجبة بينما كانت الخزينة موجبة مما يعني أن المجمع قادر على تمويل استثماراته وباقي الاحتياجات المالية باستخدام موارد المالية الدائمة وهو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل التمويلي حيث تبين اعتماد المجمع على أموال الملاك.

و عليه فإن التحليل المالي ذو أهمية كبيرة في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مساهمة المعلومات المتحصل عليها في معرفة نقاط القوة والضعف ومحاولة تحسين الوضعية المتدهورة والمحافظة على الإيجابيات في المؤسسة.

خاتمة

خاتمة:

1. تمهيد حول الدراسة:

بعد تناولنا لموضوع: التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في مجمع " مطاحن بني هارون " بالدراسة و التحليل استنادا إلى المعطيات المحاسبة و المالية التي تحصلنا عليها خلال الفترة (2015، 2014، 2013) خالصنا إلى أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد على التحليل لتقييم وضعيتها المالية بشكل دوري و منتظم و يعود السبب الرئيسي للتطور المعتبر في استخدام التحليل المالي و أدواته إلى الإصلاحات المالية و الهيكلية الكبيرة التي شهدتها المؤسسة في الآونة الأخيرة و التي تمكنت بفضلها من مواجهة صعوباتها و تحقيق النمو و تطور معتبرين.

يمكننا القول أن المؤسسة محل الدراسة تملك نقاط ضعف و نقاط قوة و لكن هذه الأخيرة تغطي على العيوب الموجودة في المؤسسة مما يجعلها تستمر و تتطور في نشاطها بشكل جيد من سنة إلى أخرى.

2. أهم النتائج النظرية و التطبيقية:

يمكن تلخيص النتائج النظرية و التطبيقية التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

- المؤسسة استطاعت تحقيق توازنها المالي خلال فترة الدراسة 2015 - 2014 - 2013 و هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق الأموال الدائمة.
- و من خلال التحليل الوظيفي لميزانية المجمع ال 2015 توصلنا إلى أن رأس المال العامل موجب و كذلك احتياجات رأس المال العامل و الخزينة أيضا موجبة و هو ما يعني اعتماد المؤسسة على الملاك في تمويل استثماراتها و هو ما تم التأكد منه عند حساب نسب الهيكل التمويلي و السير المالي.
- المؤسسة تملك فائض السيولة خلال فترة الدراسة حيث أن كل من نسبة التداول و نسبة السيولة السريعة أكبر من النسب المعيارية.
- و في الأخير يمكننا القول أن مجمع مطاحن بني هارون يتمتع بوضعية مالية مريحة نوعا ما لتحقيق رأس مال عامل موجب خلال فترة الدراسة.

3. التوصيات:

على ضوء الدراسة السابقة و اعتمادا على النتائج المدرجة سابقا يجب علينا التوجه إلى السادة المسؤولين في مجمع مطاحن بني هارون بمجموعة من النصائح و التوجيهات على أمل الارتقاء بالأداء المالي بالمؤسسة و تطوير هذا الجانب بما يتماشى مع الظروف الإقتصادية الراهنة و ضمان استمراريتها.

و نوجز هذه النصائح فيما يلي:

- إعطاء أهمية أكبر للتحليل المالي من حيث وسائله و المتخصصين في هذا المجال؛
- مواصلة السير على نفس المنهج فيما يخص تسيير أموالها و استخدام موجوداتها؛
- من المستحسن أن يمنح المجمع للمؤسسة حرية أكبر في التصرف في نتيجة دورتها و كذا عليها أن تترك مجال لاختيار مصادر تمويلها بما يتماشى و قدرتها المالية و بالتالي إعطاء استقلالية أكبر في التسيير و التمويل و من إكساب المؤسسة استقلالية مالية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالعربية

الكتب

1. النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، الجزائر.
2. أيمن الشنطي و آخرون، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون، 2008.
3. أيمن الشنطي و آخرون، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان الطبعة الأولى، 2010.
4. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2011.
5. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي و الاقتصادي في دراسات تقييم و جدوى المشاريع، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
6. خليل الشماع و خالد أمين عبد الله، التحليل المالي للمصارف، اتخاذ المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1990.
7. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار همومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.
8. رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2006.
9. سامر جلدة، البنوك التجارية و التسويق المعرفي، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2001.
10. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهرة للنشر و التوزيع.
11. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات)، التحليل المالي الحديث، الجزء الأول.
12. عاطف وليد أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006.
13. عبد الحليم كراجة و آخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
14. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي دار حبيطلي، الجزائر.
15. عدنان تايه النعيمي و أرشد و فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي، اتجاهات معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

16. فيصل محمود الشواورة، مبادئ الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، 2013.
17. مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2004.
18. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات و أسواق مالية، المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
19. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية، التحليل المالي للمشروعات الأعمال، دار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
20. محمد علي إبراهيم العامري، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2013.
21. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، الأساليب و الأدوات و الاستخدامات العلمية، الطبعة الثالثة 2010.
22. محمد مطر، التحليل المالي و الأساليب و الأدوات و الاستخدامات معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997.
23. محمود عزت اللحام و آخرون، الإدارة المالية المعاصرة، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.
24. منير شاكر محمد و آخرون، التحليل المالي، مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، 2008.
25. منير صالح هندي، الإدارة المالية (مدخل لتحليل معاصر)، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية 1991.
26. مؤيد رافي خنفر، غسان فلاح المطارنة، التحليل القوائم المالي مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
27. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1991.
28. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي الجزء 1، دار المحمدية العامة، الجزائر 1998.
29. هيثم محمد الزغبى، الإدارة و التحليل المالي، دار الطباعة و النشر و التوزيع، 2000.
30. وليد ناجي الحيايى، التحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.
31. وليد ناجي الحيايى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.
32. يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي و الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

المذكرات

1. اليمن السعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص الإدارة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة الجزائر 2008، 2009.
2. طير الويزة، سايعي باهية فريد، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و المالية تخصص المحاسبة و التدقيق كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة العقيد أعلي محمد أو لحاج، جامعة البويرة، الجزائر 2014-2015.
3. عقبة قطاف، أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2008/2009.
4. لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، الجزائر، 2001-2012.

الجريدة الرسمية

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية القرار المؤرخ في 23 رجب 1429، المادة 122.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية العدد 19 المؤرخ في 25 نوفمبر 2009.

المراجع باللغة الفرنسية

- George depaillons, gestion financière, 8 eme édition sivy, paris, 1983.